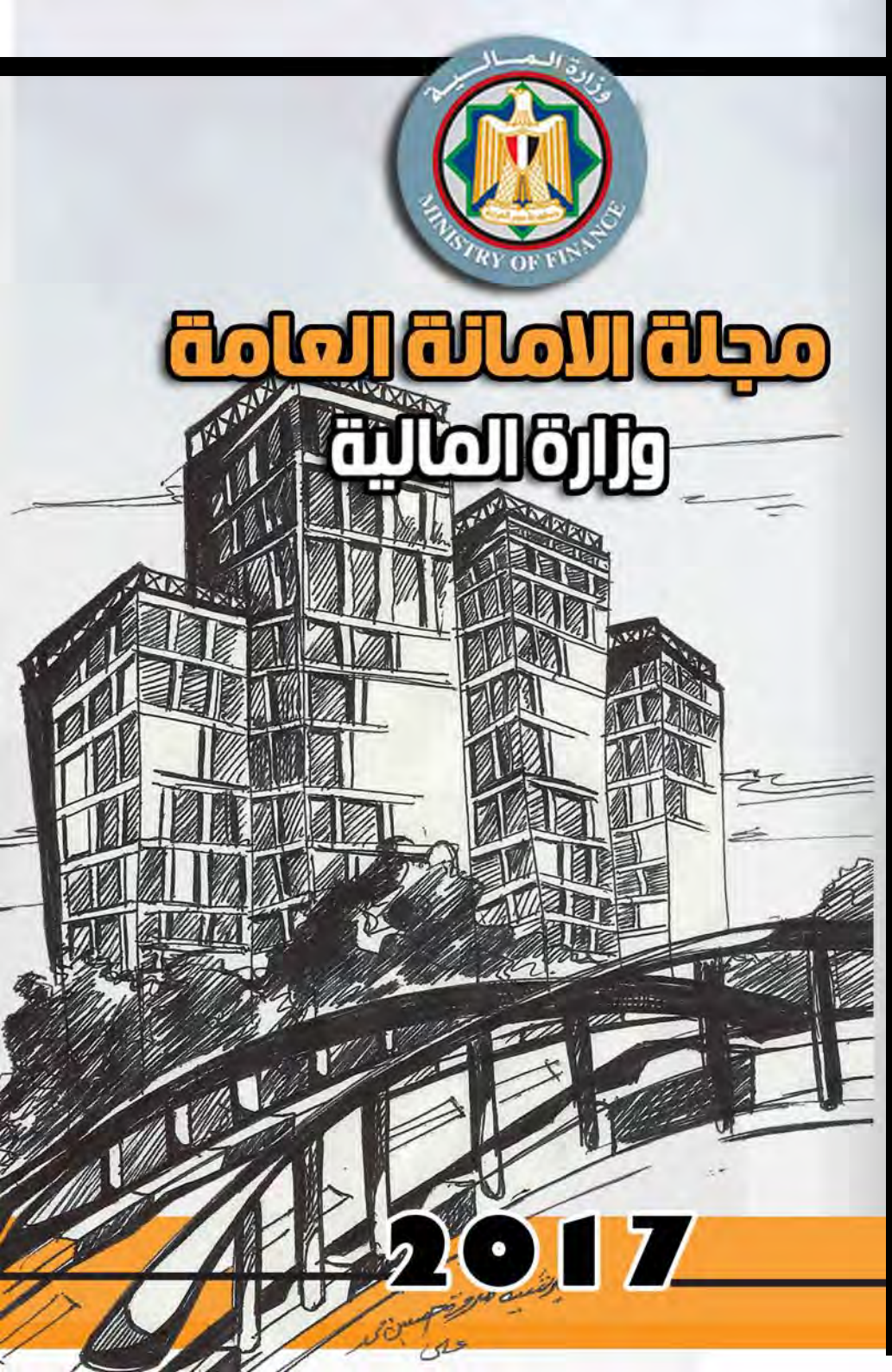


وزارة المالية المصرية تهدف وزارة المالية إلى رسم وتطوير السياسات والخطط المالية للدولة وتنسيق الموازنات وترشيد وضبط الإنفاق الحكومى وتنمية حصيلة الضرائب وتطوير نظمها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وزير المالية في الوقت الحالي هو السيد / عمرو الجارحي .

إن المال هو عصب الحياة ودائما وعلى مر العصور كانت الصراعات تقوم حول من له الحق في تحصيل الإيرادات من شتى مصادرها وفى أنفاقها في النواحى المتصلة بالصالح القومى العام .وكان الملوك والأمراء يرون أن هذا من حقهم باعتبارهم أدرى بالصالح العام وقد كان ذلك واضحا في مصر.

قضى عهد محمد على باشا اهتم بمالية الدولة وتنظيمها بناء على مشورة مستشاريه من الأجانب حتى يتسنى له الحصول على الأموال اللازمة في سبيل خلق ملكه له ولأسرته من بعده. ومن ثم فقد أهتم بتقسيم الحكومة إلى إدارات مختلفة وأنشأ بتتابع دواوين أو نظارات كان من بينها نظارة المالية ووضع في عهده أول ميزانية بدائية إيمانا منه أن عصب الدولة في ميزانياتها. وسار على نهجه خلفاؤه فحول محمد سعيد بعض النظارات أو الدواوين إلى وزارات وأصدر في 26 فبراير 1856 مرسوما يشتمل على النظام الجديد الذي أدخله في الإدارة العامة ويتضمن أنشاء أول وزارة للمالية برئاسة الأمير مصطفى فاضل بعد أن كانت نظارة للمالية.[1] وفى عهد الخديوى إسماعيل تولى وزارة المالية إسماعيل صديق المعروف باسم إسماعيل المفتش في الفترة من سنة 1868 إلى سنة 1876 وما زال لهذا الوزير ذكراه في مصر حتى اليوم حيث اخذ قصره بلاظوغلى مقرا لوزارة المالية.

وفى الفترة ما قبل قيام ثورة يوليو 1952 كان تنظيم مالية الدولة يعد وفقا للأسس التي وضعها المستشارون البريطانيون بقصد خدمة مصالح الاستعمار الأجنبي وحلفاؤه .ثم قامت ثورة 23 يوليو 1952 وكان من أول المهام التي اضطلعت بها أعاده تنظيم مالية الدولة وبدأت تظهر في الميزانية ظاهرة جديدة لأول مرة هي التوسع في الاعتمادات المخصصة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا نجد أن تنظيم مالية الدولة مر بمراحل تاريخية متلاحقة يعكس كل منها النظام الاجتماعى السائد. وعندما نستعرض أعمال وزارة المالية منذ إنشائها حتى الآن فأننا نجد بالإضافة إلى قيامها بعبء تحديد إستخدامات الدولة وتدبير الموارد لها أنها كانت تتولى اختصاصات أخرى انفصلت عنها وتحولت إلى أجهزة أو وزارات أخرى .مثال ذلك مصلحة الأملاك التي أصبح جزء منها تابع لوزارة الزراعة والجزء الأخر تابع لوزارة الإسكان. والإدارة العامة لمستخدمى الحكومة التي تحولت فيما بعد إلى ديوان الموظفين ثم إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة. كذلك الإدارة العامة لمعاشات للعاملين بالحكومة الاقتصاد وأطلق عليهما وزارة المالية والاقتصاد.

وفى 15 مارس 1958 صدر قرار جمهورى بتعديل مسمى وزارة المالية إلى وزارة الخزانة .وفى مارس 1973 صدر القرار الجمهورى رقم 49 لسنه 1973 بإدماج وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية في وزارة واحدة حتى أبريل 1974 حيث فصلت وزارة المالية عن الاقتصاد والتجارة الخارجية وأصبح يطلق عليها وزارة المالية حتى الآن. كما تطورت في ظل وزارة المالية إدارة عموم الحسابات لتصبح الإدارة العامة لحسابات الحكومة ومشترياتها ومخازنها والتفتيش ثم اقتصرت هذه الإدارة العامة على حسابات الحكومة وأنشئت عام 1969 الهيئة العامة للخدمات الحكومية لتولى الاختصاصات الخاصة بالمخازن والمشتريات كما أنشئت أيضا المديريات المالية بالمحافظات برئاسة مثلى وزارة المالية وذلك بهدف تدعيم نظام الحكم المحلى.

العنوان
امتداد رمسيس - السريات الشرقية
مدينة نصر - محافظة القاهرة

التليفون
02-23428010

الموقع الاكتروني
www.mof.gov.eg
finance@mof.gov.eg

العدد السادس

رئيس التحرير: عمر عبد العزيز شريف

تصميم الجرافيك: مروة حسين محمد

تصميم ورسم الغلاف: مروة حسين محمد

مراسل قطاع الحرسات: عبد الله فايد

مراجعة لغوية: حسن سمير

مسئول النشر: هاني غنيم

اشراف إدارة قطاع الأمانة العامة

(ناجي الأشقر)



وزارة المالية
قطاع الامانة العامة
العدد السادس

2017

محتويات المجلة:

- عمرو الجارحي وزير المالية: تأشيرات الموازنة الجديدة تشدد الرقابة على المال العام وترشيد الانفاق ....
- وزير المالية يصدر قراران بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانوني ضريبتي الدمغة والدخل .....
- الانتهاء من منظومة الربط الإلكتروني لجميع الوحدات الحسابية بجهات الموازنة العامة بحساب الخزانة الموحد (TSA) بنهاية نوفمبر المقبل .....
- تعاون مصري كوري للاستفادة من التجربة الكورية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بكوريا الجنوبية ....
- بيان صحفي: بشأن زيارة بعثة مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني لجمهورية مصر العربية .....
- مصلحة الضرائب تصدر كتابا دوريا بأحكام تطبيق ضريبة المرتبات وفقا لقانون الخصم الضريبي .....
- ملخص لاهم التطورات المالية يونيو ٢٠١٧ .....
- عمرو الجارحي وزير المالية: غدا الاحد بدء ميكنة الموازنة العامة للدولة وربطها بحساب الخزانة الموحد ....
- Finance Minister introduces new amendments to stamp & income tax executive regulations under two recent resolutions.....
- عرض النظم المالية الالكترونية بوزارة المالية .....
- الاقتصاد الأخضر في العالم العربي .....
- يوم عرفة .....
- القرية المصرية بين النور والظلام .....
- اعلان هام عن وزارة التخطيط .....
- مشروعات الأمانة العامة .....
- تقرير مصر حول التنمية المستدامة .....
- الارشادات الأمنية .....
- صحيح الاقاويل بالحجة والدليل .....
- رسالة شهيد .....
- كتاب دوري رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٧ .....
- العملات المصرية التذكارية والمتداولة .....
- حوار عن الفن وبناء الشخصية .....
- ادباء المستقبل وفرسان الكلمة (وحدي اسير) .....
- طقوس واسرار .....
- فلسفة الاخلاقيات الإدارية .....

MINISTRY OF FINANCE



عمرو الجارحي وزير المالية:

تأشيرات الموازنة الجديدة تشدد الرقابة علي المال العام وترشد الانفاق

2017

قال عمرو الجارحي وزير المالية إن التأشيرات العامة لقانون الموازنة العامة الجديدة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ والتى صدق عليها الرئيس عبد الفتاح السيسى امس **"الخميس"** تمنح وزير المالية الحق في التخصيص من الاحتياطيات العامة المدرجة بالموازنة العامة لمواجهة الحتميات القومية أو الظروف الطارئة أو المصروفات أو الالتزامات التي لم يتم مراعاتها عند إعداد مشروع الموازنة العامة أو غيرها من الضرورات في إطار المعايير التي يعرضها مجلس الوزراء.

وأشار إلي أن التأشيرات تمنح لوزير المالية أيضا الحق في زيادة اعتمادات الجهات الداخلة في الموازنة العامة مقابل زيادة موازية في الإيرادات بما تستخدمه مما يرد لها أو يخصص لها من مساعدات ومنح وهبات وتبرعات محلية وخارجية وإيرادات مجنبة لأغراض محددة أو من الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص أو قروض محلية وخارجية.

ولحل مشكلة التشابكات المالية أوضح الوزير أن التأشيرات العامة تمنح وزير المالية الحق لتسوية المديونيات بين الجهات المختلفة وتسوية مستحقات الضرائب والجمارك والخزانة العامة وبنك الاستثمار القومي طرف الجهات العامة من التمويل الذي تتيحه الخزانة العامة لتلك الجهات، مع جواز زيادة رؤوس أموال الهيئات العامة والشركات المملوكة للدولة أو التي تسهم فيها نتيجة تلك التسويات علي ان يتم مراعاة تسوية مستحقات الجمارك والضرائب أولا، وشريطة الا يترتب علي تلك التسويات أية أعباء مالية اضافية علي الموازنة العامة للدولة.

وأضاف ان التأشيرات تشدد أيضا علي عدم صرف او تخصيص اية مبالغ لدعم موارد صناديق التأمين الخاصة الا في حدود المخصص لها بالفعل بموازنات تلك الجهات مع حظر صرف مكافآت نهاية الخدمة للعاملين علي موازنات الجهات العامة.

وترشيدا للإنفاق العام قال الوزير ان التأشيرات تنص أيضا علي حظر إصدار الجهات العامة المختلفة اية قرارات مالية لزيادة نظم الحوافز والمكافآت أو منح اي مزايا مالية اخري تجاوز النظم المقررة قانونا الا بقرار من رئيس مجلس الوزراء وبناء علي عرض من وزير التخطيط وموافقة وزير المالية.

وأشار إلي ان التأشيرات تنص أيضا علي حظر استخدام وفورات المزايا المالية والاعتمادات المدرجة باي من أبواب الموازنة العامة والتي تقررت بموجب الاستحقاقات الدستورية المخصصة للصحة والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي في غير الأغراض المخصصة لها إلا بموافقة وزير المالية، كما يحظر استخدام اعتمادات نفقات الصيانة والضرائب والرسوم أو استخدام وفوراتها في أية أغراض خلافا للمخصص لها.

وأضاف ان التأشيرات تؤكد أيضا عدم جواز تجاوز جملة اعتمادات تعويضات العاملين بجهات الموازنة عن جهود غير عادية والمكافآت التشجيعية إلا بقرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه وفي حدود وفورات باب الأجور وتعويضات العاملين، ويستثني من ذلك وزير المالية الذي يحق له الموافقة علي تجاوز اعتمادات المكافآت التشجيعية أو حوافز العاملين بنسبة لا تزيد عن ٣% من الزيادة الحقيقية في الحصيلة الفعلية للإيرادات عن التقديرات الخاصة بكل جهة أو من قيمة الوفورات الفعلية في اعتمادات النفقات العامة التي تتحقق نتيجة تنفيذ أنظمة خاصة لترشيد الانفاق العام.

وأكد أن التأشيرات تشدد أيضا علي عدم جواز استخدام الاعتمادات المالية المخصصة لوسائل الانتقال بموازنات الجهاز الإداري ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية في شراء سيارات الركوب ايا كان الغرض منها إلا بعد موافقة وزير التخطيط بالنسبة للسيارات الاقل من ٤ سلندر وموافقة رئيس مجلس الوزراء علي ما زاد علي ذلك وفي جميع الحالات تعطي الأولوية لوسائل النقل المنتجة محليا ، كما يحظر علي الجهات العامة إدراج سيارات ضمن عقود توريد المشروعات التي تقوم بها ، وذلك وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

كما اشار الى ان التأشيرات العامة قد تضمنت ضوابط لصرف الإعانات التي تقدمها الدولة للمراكز الخاصة بالمرأة والأسرة والطفولة وبعض الجمعيات الأهلية المعنية بالعدالة الاجتماعية والمدارس الخاصة حيث أكدت التأشيرات علي ضرورة اخذ موافقة الوزير المختص بكل من هذه الملفات قبل الصرف بجانب استمرار رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات علي تلك الجهات.

وحول التعيينات الجديدة والترقيات اوضح الوزير ان التأشيرات العامة قد وضعت ضوابط لذلك بان حظر الاعلان عن شغل وظائف ادنى فئات التعيين وكذا تمويل درجات وظائف الادارة العليا لشغلها بكافة الجهات الداخلة فى الموازنة العامة الا بموافقة السيد رئيس مجلس الوزراء بناءا على عرض وزير المالية فى ضوء دراسة الجهاز المركزي لتنظيم والادارة ويتعين على هذه الجهات قبل التقدم للسلطة المختصة بمشروعات قرارات شغل الوظائف العامة بمختلف مستوياتها سواء عن طريق التعيين أو الترقية ، التأكد من ان الوظائف المطلوب شغلها واردة بذات الاسم والدرجة في جداول ترتيب الوظائف المعتمدة وانها وظائف شاغرة في موازنة الجهة عن ذات السنة المالية التي يجري فيها شغل هذه الوظائف.

ولضمان سرعة تنفيذ المشروعات العامة أوضح الوزير إن التأشيرات تمنح وزير التخطيط الحق في زيادة استثمارات المشروعات سريعة التنفيذ لعنصر أو أكثر من مكوناتها أخذا من الوفورات الاستثمارية المحققة بذات الجهة أو من جهات أخري أو من الاحتياطيات العامة، على ان تقوم الجهات العامة المختلفة بتوحيد المواصفات الفنية للمباني الإدارية التي يتم إنشائها على مستوي الجمهورية عن طريق تعيين نمط لتوحيد اشكال المباني الخاصة بكل وزارة نماذج محددة خاصة بكل وزارة وذلك لضبط التكلفة وعدم المغالاة من محافظة لأخري أو من جهة إسناد لأخري مع ضرورة الاهتمام بربط النفقة الاستثمارية بالعائد المحقق منها علي مستوي الاقتصاد القومي.

وقال إن التأشيرات تمنح وزير التخطيط أيضا الحق في نقل المخصصات المالية بين عناصر المشروع إذا كان النقل يرجع لتغير الأسعار أو يسهم في الإسراع في التنفيذ أو لمواجهة كل من الرسوم الجمركية علي الواردات الرأسمالية والقيمة المضافة والفوائد المستحقة علي المشروع قبل بدء تشغيله أو لتدبير النقد المحلي لمشروعات اعتمدت لها قروض أو تسهيلات أو منح إضافية خلال العام المالي وذلك من وفورات المشروع نفسه أو وفورات استثمارات الجهة التابع لها أو من الاحتياطيات العامة التي لم توزع.

واختتم وزير المالية تصريحاته بالتأكيد علي حظر التأشيرات العامة للموازنة علي الجهات العامة تجاوز اعتماداتها السنوية بالخطة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مهما كانت الأسباب، إلي جانب الالتزام بعدم استخدام مخصصات الضرائب والرسوم الجمركية وفوائد وأقساط القروض المستحقة عليها في غير الغرض المخصص من اجله على ان يكون لهذه المستحقات الأولوية في السداد.

بيان صحفي

وزير المالية يصدر قرارات بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانوني ضريبتي الدمغة والدخل

اصدر وزير المالية عمرو الجارحى قراراً بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل ، حيث تضمنت التعديلات زيادة الشريحة المعفاة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين الى ٧٢٠٠ جنيه وذلك من مجموع صافى دخل المعول ، واقرت التعديلات الخصم الضريبى الذى يحقق العدالة لأصحاب الدخول المنخفضة كى يتحملوا اعباء ضريبية منخفضة حيث راعى القانون ان يزيد العبء الضريبى كلما زاد الدخل .

وتضمنت تعديلات اللائحة طبقا للقانون ان يكون منح الخصم الضريبى وفقا لعدة شرائح وهى ٨٠% نسبة الخصم للشريحة الثانية (صافى الدخل حتى ٣٠ الف جنيه سنويا) و ٤٠% نسبة الخصم للشريحة الثالثة (صافى الدخل من ٣٠ الف جنيه حتى ٤٥ الف جنيه سنويا) و ٥% نسبة الخصم للشريحة الرابعة (صافى الدخل من ٤٥ الف جنيه حتى ٢٠٠ الف جنيه سنويا) حيث يتم الخصم لمرة واحدة فقط ويمنح الخصم وفقا لاعلى شريحة يقع فيها المعول من اجمالى الضريبة المستحقة على المعول ، ولن يستفيد بهذا الخصم من يخضعون للشريحة الخامسة ، والذين يتقاضون اكثر من ٢٠٠ الف جنيه سنويا .

وبالنسبة لضريبة المرتبات فانه يستحق الخصم الضريبى طبقا للقانون عن الفترة من ٧/١ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ فقط ، اما بالنسبة لباقى الاشخاص الطبيعيين ، فانه يستحق الخصم عن الفترة الضريبية التي تنتهي بعد العمل بهذا القانون .

وتضمنت اللائحة ايضا ان تخضع الارباح الرأسمالية الناتجة عن اعادة التقييم للضريبة فى حالة تغيير الشكل القانونى للشخص الاعتبارى .

كما يجوز للشخص الاعتبارى تأجيل الخضوع للضريبة وفقا لعدة بنود هى:

- ان يتم اثبات الاصول و الالتزامات بقيمتها الدفترية وفق تغيير الشكل القانونى لأغراض حسب الضريبة
- ان يتم احتساب الاهلاك على الاصول وترحيل المخصصات والاحتياطيات وفقا للقواعد المقررة على القيم الدفترية للاصول والالتزامات
- ولا يتم التصرف فى الاسهم والحصص الناتجة عن تغيير الشكل القانونى خلال الثلاث سنوات التالية لتاريخ تغيير الشكل القانونى.

كما أصدر عمرو الجارحي ايضا قراراً بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة حيث تقرر اضافة أربعة مواد جديدة إلي اللائحة وتضمنت التعديلات فرض ضريبة دمغة على تداول جميع عمليات البيع والشراء للأوراق المالية بكافة انواعها سواء كانت مصرية او اجنبية وسواء كانت مقيدة بالبورصة او غير مقيدة بها دون خصم اية تكاليف وذلك على النحو التالى :

- ١,٢٥ في الالف بتحملها المشتري و ١,٢٥ في الالف بتحملها البائع من تاريخ العمل بهذا القانون وحتي ٢٠١٨/٥/٣١
- ١,٥٠ في الالف بتحملها المشتري و ١,٥٠ في الالف بتحملها البائع من تاريخ ٢٠١٨/٦/١ حتي ٢٠١٩/٥/٣١
- ١,٧٥ في الالف بتحملها المشتري و ١,٧٥ في الالف بتحملها البائع من تاريخ ٢٠١٩/٦/١

كما تضمنت اللائحة ان تخضع للضريبة أيضاً عمليتي الاستحواذ او التخارج التي تتم في صفقة واحدة بسعر ثلاثة في الالف لكل من البائع والمشترى وتعد الصفقة استحواذاً إذا كانت قيمة الأسهم المشار اليها ٣٣% او اكثر خلال الفترة الضريبية، ويتحمل البائع عبء الضريبة بواقع ثلاثة في الالف، ويتحمل المشتري عبء الضريبة بواقع ثلاثة في الالف.

وتضمنت اللائحة ان تلتزم شركة مصر للمقاصة او إدارة البورصة بحسب الأحوال بتحصيل الضريبة على جميع العمليات وتوريدها لمأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة أيام من بداية الشهر التالي للعملية وذلك على النموذج المخصص لذلك.

وزارة المالية

قطاع الامانة العامة

MINISTRY OF FINANCE

دعماً لمسيرة الإصلاح المالي والاقتصادي وزير المالية عمرو الجارحي يعلن: الانتهاء من منظومة الربط الإلكتروني لجميع الوحدات الحسابية بجهات الموازنة العامة بحساب الخزانة الموحد (TSA)بنهاية نوفمبر المقبل

•الانتهاء من منظومة ميكنة إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لجميع جهات الموازنة العامة بنهاية مارس ٢٠١٨.

•مصلحة الضرائب المصرية أول جهات الدولة في تفعيل ربط منظومة ميكنة إدارة المعلومات المالية الحكومية مع نظام الدفع الإلكتروني على حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي.

•استمرار إغلاق الحسابات البنكية للجهاز الإداري داخل حساب الخزانة الموحد.

•تكثيف العمل للانتهاء من الغاء الشيكات الورقية والعمل من خلال أوامر دفع الكترونية.



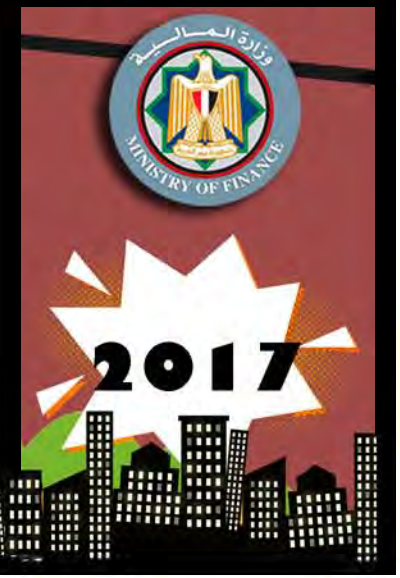


أكد عمرو الجارحي وزير المالية أن الوزارة ماضية وبقوة فى تنفيذ خطتها نحو ميكنة الموازنة العامة للدولة بجميع برامجها باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية والإلكترونية بما يرفع من كفاءة إدارة التدفقات النقدية للموازنة العامة للدولة وإرساء مزيد من الشفافية المالية وترشيد الانفاق الحكومي، مشدداً على أن تحقيق مستهدفات الإصلاح المالي والاقتصادي لن تتأتى إلا بتضافر كافة الجهود، ودعا سيادته كافة الجهات إلى بذل مزيد من التعاون مع وزارة المالية من أجل تنفيذ إجراءات الإصلاح المالي بكل دقه لضمان نجاح خطط الوزارة للإصلاح المالي والمحاسبي وتطوير أداء الوحدات الإدارية.

وقد أوضح الوزير أن مصلحة الضرائب المصرية كانت أول الجهات بالدولة في ربط نظام ميكنة إدارة الموازنة العامة وربطه بنظام الدفع الإلكتروني على حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي لتحقيق مزيد من الرقابة على إنفاق موارد الدولة وذلك اعتباراً من شهر أغسطس الحالي.

وكشف الوزير أن موعد الانتهاء من منظومة حساب الخزانة الموحد) TSA وهو الحساب البنكي للحكومة المصرية بالبنك المركزي) سيكون بنهاية نوفمبر المقبل ليتوقف تماماً التعامل بالشيكات الورقية بالجهات الحكومية حيث سيكون التعامل فقط بأوامر الدفع الالكترونية على حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي مؤكداً أن الوزارة تعمل حالياً على تنفيذ خطتها لميكنة الموازنة العامة للدولة بكافة مراحلها (التوعية - التجهيز - التدريب - التفعيل) بالتوازي ليتم إنجازها وفق البرنامج الزمنى المستهدف، مشيراً إلى أنه جارى حالياً تعميم الربط الإلكتروني لجميع الوحدات الحسابية على مستوى كافة جهات الموازنة العامة للدولة بمختلف أنحاء الجمهورية مع المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي (TSA) وإغلاق الحسابات البنكية المتعددة بما يعزز من منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني التي تستهدف إلغاء الشيكات الورقية والعمل من خلال أوامر دفع الكترونية بالوحدات الحسابية المنتشرة على مستوى الجهاز الإداري للدولة في إطار بروتوكول التعاون بين وزارة المالية والبنك المركزي مما استدعى تكثيف العمل للانتهاء من الغاء الشيكات الورقية والعمل من خلال أوامر دفع الكترونية موضحا أنه من المقرر أن يتم بنهاية هذا الشهر غلق ١٨٠٠ وحدة حسابية بعدد أكثر من ٤٠٠٠٠ حساب من إجمالي ٢٦٠٠ وحدة حسابية بعدد ٦١٠٠٠ حساب بالبنك المركزي.

كما كشف الوزير عن موعد الانتهاء من تعميم منظومة إدارة نظم المعلومات الإلكترونية للموازنة العامة للدولة (GFMIS)على كافة الجهات الحكومية في نهاية مارس ٢٠١٨ مشيراً إلى أهمية إنشاء نظام محاسبي الكرتوني لتنفيذ الموازنة العامة للدولة بطريقة الكترونية وفق قواعد الحسابات المعتمدة، حيث توفر هذه المنظومة معلومات مالية دقيقة عن مختلف أوجه الانفاق العام وكذا التنبيه اللحظي لحالات عدم الالتزام بحدود الصرف أو التجاوزات على مستوى كافة قطاعات الدولة ومن ثم المتابعة الدقيقة لتدفقات الموازنة العامة للدولة وإحكام الرقابة المالية بشكل حازم، وستساعد أيضاً هذه المنظومة على السرعة والدقة في إعداد الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة وتعزيز مبدأ الشفافية.



تحت رعاية وزارة المالية تعاون مصري كوري للاستفادة من التجربة الكورية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بكوريا الجنوبية

كجوك: الاتفاق علي عقد المزيد من الحلقات النقاشية حول تطوير الصناعة ودفع معدلات التصدير وتحسين الخدمات العامة.

في إطار حرص الحكومة المصرية على تعزيز العلاقات الثنائية مع دولة كوريا الجنوبية والاستفادة من التجربة الكورية الناجحة في مجال الاصلاح الاقتصادي، قام السيد وزير المالية بالاتفاق مع نظيره فى كوريا الجنوبية على عقد لقاء تحاوري بمقر وزارة المالية بالقاهرة في ٢٣ أغسطس ٢٠١٧ لعرض التجربة الكوريا الناجحة في تطبيق برنامج اصلاح اقتصادي - الذى نفذته تحت اشراف صندوق النقد الدولي - لاجتياز الأزمة الاقتصادية التي مرت بها خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ .



وقد بدا المنتدى بكلمتى ترحيب لكل من احمد كجوك، نائب وزير المالية للسياسات المالية والتطوير المؤسسى ونائب السفير الكوري بالقاهرة و كيم بيونج كوان، تلى ذلك طرح الدكتور/ يونج سون كوه – نائب وزير القوى العاملة السابق وكبير باحثى بمعهد التنمية الكوري عرض عن الاجراءات والخطوات التى اتبعتها الحكومة الكورية لتنفيذ برنامجها الاصلاحي .

كما قام فريق من وزارة المالية بعرض الملامح الرئيسية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي المصري والذى يهدف التعامل مع المشاكل الهيكلية المزمنة للاقتصاد المصري من خلال تنفيذ اصلاحات مالية نقدية وتشريعية لتحسين بيئة الاستثمار ودفع الصناعة والتصدير. كما قام الجانب المصري بعرض المؤشرات الاولية الايجابية لتنفيذ البرنامج خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ومستهدفاته على المدى المتوسط .

ومن جانبه اشاد الوفد الكوري بما تم انجازه من اصلاحات اقتصادية بمصر موخرا وعلى راسها قرار تحرير سعر الصرف، واعادة هيكلة القطاع المصرفي واجراءات خفض عجز الموازنة والدين العام وبالاضافة الى اجراءات ترشيد الانفاق واصلاح منظومة الدعم وتنفيذ ضريبة القيمة المضافة. كما اشاد خبراء كوريا الجنوبية بالخطط المصرية المستقبلية المرتبطة بالتطوير المؤسسي وتنمية الصناعة وتطوير استراتيجية تنمية الصادرات والاصلاحات الخاصة بتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين .

وكانت مشاركة الجانب المصري فى اللقاء متنوعة حيث حضر عدد من قيادات الحكومة المصرية رفيعة المستوى ممثلة في قيادات وزارة المالية ووزارتى التجارة والصناعة، التخطيط والاصلاح الاداري والبنك المركزي المصري. وقد تضمن اللقاء المصري الكوري العديد من الاستفسارات حول اسباب نجاح تجربة الاصلاح الاقتصادي الكوري واستدامتها وقدرة الاقتصاد الكوري على مواجهه التحديات والتعامل معه بسرعة. وفى النهاية اتفق الجانبين على عقد المزيد من اللقاءات التشاورية وتبادل الخبرات خاصة فى مجال تطوير الصناعة وتنمية الصادرات وتحسين الخدمات العامة.







بيان صحفي

بشأن زيارة بعثة مؤسسة موديز للتصنيف الائتمانى لجمهورية مصر العربية

2017

قامت بعثة من مؤسسة موديز للتصنيف الائتمانى بزيارة مصر خلال الفترة من ٧ إلى ٩ أغسطس ٢٠١٧ ضمن عملية المراجعة السنوية لجدارة التصنيف الائتمانى للاقتصاد المصرى. وقد قامت وزارة المالية بتنسيق الزيارة عن الحكومة المصرية من خلال ترتيب وعقد اجتماعات ثنائية لممثلى مؤسسة موديز مع السيد وزير المالية ونائبة للسياسات المالية، وكذلك ممثلى بعض المؤسسات المالية الدولية العاملة بمصر مثل البنك الدولى وكذلك ممثلين عن البنوك العاملة بمصر والقطاع الخاص.

وتأتى هذه الزيارة الدورية بهدف الاطلاع على أخر تطورات الاقتصاد المصرى وعلى رأسها خطوات تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل والطموح الذى تتبناه وتنفذه الحكومة المصرية بما فى ذلك الإصلاح المالى والنقدى وإصلاح بيئة الأعمال وبدعم كبير وغير مسبوق من القيادة السياسية.

وقد اكد السيد وزير المالية/ عمرو الجارحى بانة قام باطلاع ممثلى مؤسسة موديز للتصنيف الائتمانى على العناصر والمحاور الرئيسية والمستهدفات الاقتصادية والمالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى، حيث تم التأكيد على وجود إرادة سياسية ودعم كبير من قبل السيد رئيس الجمهورية للحكومة المصرية لاستكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل والمتوازن الذى تستهدفه والذى من شأنه تحقيق تحسن كبير وطفرة فى مؤشرات الاقتصاد المصرى واهمها زيادة معدلات النمو وخفض معدلات البطالة وتحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط من خلال خفض معدلات الدين والعجز مع التوسع فى برامج الدعم الأكثر استهدافاً للفئات الأولى بالرعاية وزيادة مخصصات التنمية البشرية وتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

كما أكد السيد وزير المالية انه عرض على ممثلة مؤسسة موديز النتائج الإيجابية الأولية للإصلاح الاقتصادى والتى انعكست على أهم مؤشرات الاقتصاد المصرى وعلى رأسها تحسن الوضع المالى للموازنة العامة للدولة خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ وانخفاض نسبة العجز الأولى الى ١,٨% من الناتج المحلى نزولا من ٣,٥% من الناتج المحلى فى العام السابق، وارتفاع معدل النمو الاقتصادى ليصل الى ٤,٩% خلال الربع الأخير من ٢٠١٧/٢٠١٦ مع تزايد نسبة مساهمة أنشطة التصدير والاستثمار في النمو المحقق.

كما تم عرض وشرح لممسئولي المؤسسة خلال الزيارة تحسن أوضاع القطاع الخارجي ومؤشراته من ارتفاع رصيد الاحتياطيات الدولية ليصل الى ٣٦ مليار جنيه في نهاية يوليو ٢٠١٧ وبما يغطى ٧,٥ شهر من احتياجاتنا من السلع المستوردة، وتحسن الميزان التجارى بشكل كبير وكذلك الميزان الجارى عن

السنوات السابقة، وتزايد قيمة شراء واستثمارات الأجانب في الاوراق المالية الحكومية لتصل الى نحو ١٥ مليار دولار مؤخرا ارتفاعا من اقل من مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٦.

وقد أكد السيد نائب وزير المالية للسياسات المالية بان الجانب المصرى اهتم على ترتيب واجراء لقاءات ثنائية لخبراء مؤسسة التصنيف الائتماني مع ممثلى البنوك والقطاع المصرفي ومجتمع الاعمال وكذلك بعض خبراء المؤسسات الدولية العاملة بمصر حتى يتثنى لهم الاستماع لاراء كافة شركاء التنمية بمصر برنامجى تكافل وكرامة بـ١٠٠ جنيه شهرياً لنحو الـ١,٧ مليون أسرة، وزيادة ا

لأجور للعاملين بالدولة بالإضافة الى زيادة حد الاعفاء الضريبى من ٦٥٠٠ إلى ٧٢٠٠ جنيه، وإقرار خصم ضريبى لكافة العاملين، وزيادة المعاشات بـ١٥% لنحو ١٠ مليون مستفيد.

كما تم ترتيب لقاءات لمسؤلى مؤسسة موديز للتصنيف الائتمانى مع كل من السادة وزراء البترول والثروة المعدنية، والصناعة والتجارة الخارجية، والاستثمار والتعاون الدولى، بالإضافة الى مسئولي البنك المركزى المصرى للتعرف منهم على كافة التطورات والاصلاحات الاقتصادية التى نفذت والجارى تنفيذها خلال الفترة القادمة بما يعكس الصورة الكاملة والاشمل لبرنامج الاصلاح الاقتصادى الطموح الذى تنفذه الحكومة المصرية فى الوقت الراهن.

مصلحة الضرائب تصدر كتابا دوريا باحكام تطبيق ضريبة المرتبات وفقا لقانون الخصم الضريبي

أصدرت مصلحة الضرائب المصرية كتابا دوريا بخصوص ضريبة المرتبات والذى يوضح كيفية حساب الضريبة والوفر الضريبى لكل موظف بعد صدور قانون الخصم الضريبى رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٧.

واهم ما تضمنه الكتاب الدورى هو :

- ان الشريحة المعفاة ٧٢٠٠ جنية تخصم عن السنة بالكامل .
- وان يطبق الخصم الضريبى على المرتبات من تاريخ صدوره .
- ويتم حساب الخصم بعد الوصول لصافى الايراد وفقا للقواعد القانونية المطبقة بما في ذلك الاعفاء الشخصي (٧٠٠٠ جنيه سنوياً) للموظفين.
- ويتم حساب اجمالى الضريبة المستحقة ثم يتم تحديد الشريحة التي يتم حساب الخصم على أساسها وبعد ذلك تحدد الضريبة الواجبة السداد بالفارق بين اجمالى الضريبة وقيمة الخصم .

وصرح عمرو المنيرنائب وزير المالية للسياسات الضريبية باته تم اعداد هذا الكتاب الدوري لتعميمه علي قطاعات مصلحة الضرائب المصرية ومامورياتها لتطبيق ما ورد به من القواعد والاحكام للتيسير علي الممولين (الموظفين) المخاطبين بهذه الاحكام ، وحسما لاي خلاف في وجهات النظر في هذا الشأن

واشار المنير الى ان هذه الإعفاءات تتم باستخدام آلية تصاعدية الضريبة التي نص عليها الدستور بتطبيق مبدأ من يحصل علي دخل أقل يقع عليه عبء ضريبي أقل من خلال منح اصحاب الدخول المنخفضة خصما اعلى من اصحاب الدخول المرتفعة وذلك لتحقيق مزيد من العدالة الضريبية والعمل على تحسين تصاعدية الضريبة وذلك وفقا للشرائح الاتية :

فبالنسبة للشريحة الاولى فقد تم زيادة نسبة الاعفاء الضريبى من ٦٥٠٠ جنيه سنويا الى ٧٢٠٠ جنيه والتى يستفيد منها جميع الاشخاص الطبيعيين سواء الموظفين او اصحاب المهن الحرة والمهن الغير تجارية والارباح التجارية والصناعية والثروة العقارية ، بالإضافة الى ٧٠٠٠ جنيه اعفاء شخصي للموظفين .

اما الشريحة الثانية فان الموظف الذى يتقاضى اكثر من ٧٢٠٠ جنيه الى ٣٠ الف جنيه سنوياً يحصل على خصم ضريبي بنسبة ٨٠% من الضريبة المستحقة .

اما الشريحة الثالثة للموظف الذى يتقاضى اكثر من ٣٠ الف جنيه الى ٤٥ الف جنيه سنوياً يحصل على خصم ضريبي بنسبة ٤٠% من الضريبة المستحقة ، وبالنسبة

للشريحة الرابعة الخاصة بالموظف الذى يتقاضى اكثر من ٤٥ الف جنيه الى ٢٠٠ الف جنيه سنوياً يحصل على خصم ضريبي بنسبة ٥% .

اما الشريحة الخامسة للموظف الذى يتقاضى اكثر من ٢٠٠ الف جنيه فإنه لا يحصل على اية خصومات ضريبية.

امثلة على المزايا الممنوحة فى اطار تطبيق قانون الخصم الضريبى:

١- موظف صافى دخله ٢٥٠٠٠ الف جنيه سنويا بعد حصوله على كافة الاعفاءات المقررة قانونا .

فانه يستفيد بخصم ضريبى وقدرة ١٤٢٤ جنيه سنويا حيث ، ان الضريبة المستحقة عليه بعد تطبيق قانون الخصم الضريبى مبلغ ٣٥٦ جنيه وكانت سابقا ١٧٨٠ جنيه

٢- موظف صافى دخله ٤٠٠٠٠ الف جنيه سنويا بعد حصوله على كافة الاعفاءات المقررة قانونا

فانه يستفيد بخصم ضريبى وقدرة ١٥١٢ جنيه سنويا ، حيث ان الضريبة المستحقة عليه بعد تطبيق قانون الخصم الضريبى بمبلغ ٢٢٦٨ جنيها وكانت سابقا ٣٧٨٠ جنيه .

٣- موظف صافى دخله ٦٠٠٠٠ الف جنيه سنويا بعد حصولة على كافة الاعفاءات المقررة قانونا .

فانه يستفيد بخصم ضريبى وقدرة ٣٧٦,٥ جنيه سنويا ، حيث ان الضريبة المستحقه عليه بعد تطبيق قانون الخصم الضريبى مبلغ ٧١٥٣,٥ جنيه وكانت سابقا ٧٥٣٠ جنيه.

وزارة المالية
قطاع الامانة العامة
MINISTRY OF FINANCE

ملخص لإهم التطوارت المالية يونيو 2017

برنامج إصلاح إقتصادى شامل يضع مصر على الطريق السليم ويجعل الإقتصاد ينمو بكامل طاقته الكامنة لتوليد فرص عمل حقيقية ومنتجة

بوادر تعافى تظهر فى عدد من المؤشرات الإقتصادية الأساسية نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الشامل

تحسن عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة الى الناتج المحلى الإجمالى وتحسن عجز الميزان التجارى غير البترولى، إرتفاع ملحوظ فى الإستثمارات المباشرة، إرتفاع إحتياطى النقد الأجنبى، تزايد تدفقات رصيد الأجانب فى الأوراق المالية، تحسن مؤشرات البورصة المصرية، تحسن معدلات التشغيل والبطالة، تطور إيجابى فى مؤشر مديرى المشتريات

2017

يشهد الاقتصاد المصرى العديد من التطورات الإيجابية الهامة والتى تشير الى تحسن الوضع الاقتصادى فى الوقت القريب وتحقيق التنمية المرجوة والتى من المتوقع ان ينعكس أثارها على تحسن معيشة المواطن المصرى وزيادة معدلات التشغيل وخلق فرص عمل حقيقية، وياتى ذلك نتيجة لتطبيق برنامج إصلاح شامل منذ نوفمبر ٢٠١٦ وهو ما انعكس بدوره فى تحسن عدد من مؤشرات اداء الاقتصاد الكلى، وعلى راسها تحسن الاداء المالى وانخفاض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة الى الناتج المحلى الاجمالى ليحقق نحو ٩.٥% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بـ١١.٥% خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق، وعلى صعيد المعاملات الخارجية فقد تزايد بشكل ملحوظ الاستثمار الأجنبى المباشر والذى قد ارتفع بنحو ١٩.٨% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى الحالى، كما تحسن عجز الميزان التجارى غير البترولى بنحو ١٣% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى الحالى مقارنة بالعام المالى السابق، وازداد التدفق الشهرى من رصيد الأجانب فى الأوراق المالية الحكومية ومشتريات الأجانب فى البورصة المصرية، فضلا عن التطور الإيجابى فى مؤشر مديرى المشتريات والذى بلغ نحو ٤٧.٢ فى يونيو ٢٠١٧ مقابل ٤١.٨ فى نوفمبر ٢٠١٦ قبيل تحرير اسعار الصرف مدعوما بتزايد طلبات التصدير الجديدة، وتوقع تحسن معدلات التشغيل ومعدلات البطالة خلال الفترة القادمة فى ضوء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى واستعادة ثقة المستثمرين فى الاقتصاد المصرى.

وفى نفس السياق، تشير العتابعات الدورية التى تقوم بها المؤسسات الدولية للاقتصاد المصرى، بان برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى تنفذه الحكومة يسير على الطريق الصحيح، وهو الأمر الذى تؤكده تلك المؤسسات فى العديد من المناسبات والبيانات الصحفية التى تصدرها معبرة عن ثقتها فى الاقتصاد المصرى ومساندتها ودعمها للاصلاحات المنفذة مؤخرا (قسم المؤشرات الايجابية الاخيرة).

كما قام مجلس النواب مؤخرا باعتماد الموازنة العامة للدولة للعام المالى المقبل ٢٠١٨/٢٠١٧ والتى تعد اضخم موازنة فى تاريخ مصر والبالغ حجمها تريليون و٢٠٦ مليارات جنيه، والتى تستهدف لأول مرة منذ العشر سنوات الماضية تحقيق فائضا اوليا بنسبة ٠.٣% من الناتج المحلى الاجمالى، مقابل عجز بنحو ٣.٥% فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥، وستدعم موازنة العام المالى القادم الانفاق الحكومى من خلال زيادة الإيرادات الضريبية عقب رفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١% لتبلغ ١٤%، كما تستهدف تخصيص المزيد من الاموال للرعاية الصحية والتعليم، والتعليم العالى، والبحث العلمى والتى تمثل معا نحو ١٠.٣% من الناتج المحلى الاجمالى. ويجرى ايضا إعادة تشكيل منظومة الدعم للسلة الجديدة، والتى من المتوقع ان تشهد نموا ومع انخفاض دعم الوقود الى نحو ٢.٧% من الناتج المحلى الإجمالى، يمكن للحكومة تخصيص المزيد من الدعم للكهرباء، والذى سيشكل ٠.٧% من الناتج المحلى الاجمالى، وكذلك إلى صناديق المعاشات، ودعم المواد التموينية، وبرامج الرعاية الاجتماعية الاخرى، بما فى ذلك تكافل وكرامة، حيث شملت الموازنة الجديدة تخصيص ٨٥ مليار لدعم شبكة الحماية الاجتماعية لتخفيف اثار برنامج الاصلاح الاقتصادى على الاسر المصرية، كما تستهدف الحكومة للحفاظ على نسبة عجز الموازنة العامة المستهدفة بالعام المالى القادم عند مستوى ٩.٠% من الناتج المحلى الاجمالى،مقابل ١٢.٥% فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

- **وقد اعلنت الحكومة المصرية مؤخرا عن حزمة من البرامج الاجتماعية كما يلى:**
  - زيادة الدعم النقدى الشهرى للفرد على بطاقات التموين من ٢١ جنيه الى ٥٠ جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤٠% بتكلفة اجمالية ٨٥ مليار جنيه، ارتفاعا من ٤٥ مليار جنيه فى موازنة العام الماضى.
  - زيادة المعاشات التأمينية بنسبة ١٥% وبحد أدنى قدره ١٥٠ جنيه لعدد ١٠ مليون مواطن من ارباب المعاشات بزيادة فى الانفاق بنحو ٣٠ مليار جنيه لترتفع من ١٦٠ مليار جنيه الى ١٩٠ مليار جنيه.
  - زيادة قيمة الدعم النقدى لمستحقى برنامج تكافل وكرامة بقيمة ١٠٠ جنيه شهريا لعدد مليون و ٧٥٠ الف مستفيد بقيمة اجمالية تعادل نحو ٨.٢٥ مليار جنيه ارتفاعا من ٤ مليار جنيه فى العام الماضى.
  - اقرار علاوة دورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية بقيمة ٧% وبحد أدنى ٦٥ جنيه واقرار علاوة غلاء استثنائية قدرها ٧% وبحد ادنى للعلاوتين ١٣٠ جنيه.
  - اقرار علاوة دورية لغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية قدرها ١٠% بحد أدنى ٦٥ جنيه وكذلك علاوة غلاء استثنائية قدرها ١٠% وبحد ادنى للعلاوتين ١٣٠ جنيه.
  - زيادة حد الاعفاء، واقرار نسبة خصم ضريبى للفئات من محدودى الدخل بقيمة اجمالية تبلغ من ٧ الى ٨ مليار جنيه.
  - زيادة حد الاعفاء الضريبى من ٦٥٠٠ الى ٧٢٠٠ جنيه واقرار خصم ضريبى بنسبة تصل الى ٨٠% الى الفئات الأقل دخلا بتكلفة إضافية ٧ مليار جنيه.
  - وقف العمل بضريبة الاطيان على الاراضى الزراعية لمدة ٣ سنوات لتخفيف الاعباء الضريبية على القطاع الزراعى.

ومن المؤشرات الايجابية الأخيرة ما يلى:

- اعلن "صندوق النقد الدولى" فى احدث بيان صحفى له ثقته فى الاصلاحات التى تنفذها الحكومة المصرية وان تلك الاصلاحات ستضع مصر فى وضع جيد جدا من اجل تحقيق التنمية خلال السنوات القادمة، وذلك عقب انتهاء الصندوق من المراجعة الاولى للبرنامج التمويلى المخصص لمصر بإجمالى ١٢ مليار دولار، والموافقة على صرف الشريحة الثانية بواقع ١.٢٥ مليار دولار.

- اعلنت "موسسة فيتش للتقييم السيادى" عن الابقاء على التصنيف الائتمانى للاقتصاد المصرى عند درجة B مع نظرة مستقبلية مستقرة فى يونيو ٢٠١٧، وقد اشادت الموسسة بالتطورات الاقتصادية الاخيرة وبالاخص اقرار موازنة العام المالى الجديد ٢٠١٨/٢٠١٧ من قبل مجلس النواب والتى تهدف الى خفض العجز الكلى ومعدلات الدين العام وتحقيق فائض اولى لاول مرة منذ سنوات عديدة.
- توقع "البنك الدولى" فى تقرير "افاق اقتصاد العالمى" الصادر فى يونيو ٢٠١٦ بان ينمو الاقتصاد المصرى بأسرع وتيره فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال العام المقبل، حيث يتوقع البنك نمو الاقتصاد المصرى بنسبة ٤.٣% هذا العام، و٥% فى عام ٢٠١٨، و نحو ٥.٣% فى عام ٢٠١٩.
- مصر الثانية عربيا فى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كشف تقرير صادر عن "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات" حول مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ٢٠١٧، عن احتلال مصر المركز الثانى فى معدل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية بمعدل ٢٧%. وذكر التقرير ان اهم الدول المستثمرة فى مصر خلال الـ٥ سنوات الماضية هى الصين بنحو ٢٢.٦ مليار دولار، والامارات بنحو ١٧.٣ مليار دولار، واليونان بنحو ١٠ مليارات دولار، وايطاليا بنحو ٨.٥ مليار دولار، والسعودية بنحو ٥.٢ مليار دولار، مشيرا الى ان اهم ١٠ قطاعات جاذبة للاستثمارات فى مصر هى العقارات والفحم والبترول والغاز الطبيعى والمواد الكيماوية والغذاء وخدمات الاعمال والالات الصناعية والاتصالات والسيارات والمنسوجات.
- نشر موقع "تورنوس نيوز" مقال عن عدد من الشركات السياحة الالمانية، ان اليونان ومصر تتصدران قائمة الوجهات السياحية المفضلة للسياح الالمان خلال فصل الصيف، وجاءت بعدهما مباشرة تركيا وكرواتيا والبرتغال، وفقا للتقرير، حيث ارتفت السياحة الالمانية لمصر بنسبة ٣٦% مقابل العام الماضى.
- اشار تقرير "الاستثمار العالمى" الصادر عن منظمة "الاونكتاد" بان الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الى مصر زادت بنسبة ١٧% خلال عام ٢٠١٦ بدعم من الحقول التى تم اكتشافها فى الصحراء الغربية، وقد اشار التقرير إلى ان ارتفاع الاستثمارات المباشرة الى مصر كان مساهما رئيسيا فى الحد من انخفاض الاستثمارات الواردة لدول شمال افريقيا التى تضمنتها التقرير، والتى اقتصر انخفاضها على ٣% فقط لتبلغ نحو ٥٩ مليار دولار لتلك الدول بالتقرير.
- حقق "ميزان المدفوعات" فائضا بنحو ١١ مليار دولار خلال التسعة اشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٣.٦ مليار دولار فقط خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. الامر الذى جاء مدفوعا بتحقيق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافى تدفقات للداخل بنحو ٢٤.٦ مليار دولار، بينما تراجع العجز فى حساب المعاملات الجارية الى نحو ١٣.٢ مليار دولار مقابل نحو ١٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- زيادة "حصيله الضرايب" عن المستهدف للمرة الاولى فى تاريخ الموازنة العامة للدولة بنسبة ٣٠% عن المستهدف خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦ والذى كان ٦٣٣ مليار جنيه مدفوعا بعدد من الاصلاحات الضريبية التى تمت خلال العام السابق وعلى راسها: تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة وقانون انهاء المنازعات.
- ارتفاع رصيد الاحتياطى من العملات الاجنبية لدى البنك المركزى المصرى ليصل الى ٣٦ مليار دولار فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ٣١.٣ مليار دولار فى نهاية الشهر السابق. وتعد تلك القيمة اعلى رصيد تم تحقيقه منذ مارس عام ٢٠١١.
- استمر معدل البطالة فى الانخفاض محققا ١٢% خلال الربع الاول من عام ٢٠١٧ ليبلغ عدد المشتغلين نحو ٢٥.٧ مليون مشتغل، مقابل معدل بطالة بلغ نحو ١٢.٧% وعدد مشتغلين بلغ حوالى ٢٤.٤ مليون مشتغل خلال الربع الاول من العام السابق، ومقارنة بمعدل بطالة اكبر بلغ نحو ١٣.٤% خلال الربع الاخير من عام ٢٠١٣ بنحو ٢٣.٥ مليون مشتغل خلال نفس العام، وهو ما يعكس فى المتوسط خلق نحو ٧٠٠ الف فرصة عمل جديدة سنويا.
- اظهرت احدث المؤشرات عن وزارة التخطيط الى ان الناتج المحلى الاجمالى قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٣.٦% خلال نفس الفترة من العام السابق، وقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص فى دفع حركة النشاط الاقتصادى خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، باسهام بقدر بنحو ٣.٠ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٤.١ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ساهمت الاستثمارات بشكل ايجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١.٠ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل اسهام اقل قدره ٠.٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بينما اسهم صافى الصادرات بشكل ايجابى فى معدل النمو المحقق مسجلا نحو ٠.٢ نقطة مئوية، مقارنة باسهام سلبى قدره ١.٦ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.
- كما انعكست الاصلاحات الاخيرة التى نفذتها الحكومة على عدد من مؤشرات الاداء المالى بشكل ايجابى لينخفض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة الى الناتج المحلى الاجمالى الى نحو ٩.٥% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٧/٢٠١٦ (مسجلا حوالى ٣٢٣.٧ مليار جنيه)، مقارنة بـ١١.٥% (٣١١.٠ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق)، وذلك فى ضوء تنامى الايرادات وتنوعها لتحقق معدل نمو اكبر من المصروفات ليحقق ٣٢.١% للاول و٢٠.٢% للاخير. وقد ارتفعت الايرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهى الايرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الاقتصادى لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ٣٢% خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك فى ضوء ارتفاع الايرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ٢٢.١%، فضلا عن ارتفاع الايرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ٥٢%. أما على جانب المصروفات، يقل الاهتمام بالانفاق على البعد الإجتماعى جليا ضمن اولويات الحكومة حيث ارتفع الانفاق على دعم السلع التموينية بنسبة ٧.٦% ليحقق نحو ٤٣.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وارتفاع مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بنسبة ٩.٥% لتحقق نحو ٤١.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. فضلا عن ارتفاع الانفاق على باب الاستثمارات بنسبة ٢٨.٥% محققا ٦١.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

ملخص لاهم تطورات مؤشرات اداء الاقتصاد الكلى....

وفقا لاحدث البيانات التى تم اصدارها من قبل البنك المركزى، فقد ارتفع معدل النمو السنوى للسيولة المحلية ليحقق ٢٩.٤% مسجلا ٢٨١٩.٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مايو ٢٠١٧، مقابل ٢٨٠٨.٨% (٢٧٨٤.٦ مليار جنيه) فى الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء تسجيل معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى** قيمة موجبة لأول مرة منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥ فارتفعا ٦٩.٢ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٧.٩٦- مليار جنيه فى ابريل ٢٠١٧، بينما حقق **صافى الأصول المحلية** ٣٠٧% مسجلا ٢٧٨٠.٤ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٣٥.١% (٢٧٦٦.٢ مليار جنيه) فى ابريل ٢٠١٧.

على نحو آخر، فقد استقر معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية بشكل نسبى للشهر الثانى على التوالى عند معدل نمو مرتفع قدره ٢٩.٨% فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٧ مقابل ٢٩.٧% خلال شهر مايو ٢٠١٧، ولكنه قد ارتفع مقارنة بـ١٤.٠% فى يونيو ٢٠١٦ ، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء استمرار ارتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" (اكبر الاوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) مسجلا نحو ٤٠.٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، و٤١.٠% خلال شهر مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٧.٦% خلال شهر يونيو ٢٠١٦، كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى فى الارتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى راسها "**المشروبات الكحولية والدخان**"، و"**الملابس والاحذية**"، و"**المطاعم والفنادق**"، و"**الثقافة والترفيه**"، و"**النقل والمواصلات**"، و"**الأثاث والتجهيزات**" فى حين قد لوحظ تباطؤ طفيف فى معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات مقارنة بالشهر السابق.

وقد ارتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلاً نحو ٢٣.٣% مقارنة بـ١٠.٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزى المصرى فى اجتماعها بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٧ رفع سعرى عائد الايداع والاقراض لليلة واحدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل الى ١٨.٧٥% و١٩.٧٥% على التوالى، وكذا رفع سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٢٠٠ نقطة اساس ليصل الى ١٩.٢٥%. ورفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس أيضا ليصل الى ١٩.٢٥%.

بلغ إجمالى دين الموازنة العامة (محلى وخارجى) نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٧.٩% من الناتج المحلى).

حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦ فائضاً كلياً بلغ نحو ١١ مليار دولار (٤.٤% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً كلياً قدره ٣.٦ مليار دولار (١.٠% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث حقق العزان الجارى عجزا قدره ١٣.٢ مليار دولار (٥.٣% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً اكبر قدره ١٥.٠ مليار دولار (٤.٠% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة بينما سجل الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفقات للداخل بنحو ٢٤.٦ مليار دولار (٩.٩% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل اقل بنحو ١٤.٦ مليار دولار (٤.٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وتجدر الاشارة إلى ان **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٠.٥ مليار دولار (٠.٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦ ، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٣.٢ مليار دولار (٠.٩% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق

معدل نمو الناتج المحلى:

اظهرت احدث المؤشرات عن وزارة التخطيط الى ان الناتج المحلى الاجمالى قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٣.٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص فى دفع حركة النشاط الاقتصادى خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، باسهام بقدر بنحو ٣.٠ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٤.١ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل ايجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١.٠ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل اسهام اقل قدره ٠.٩ نقطة مئوية خلال الفترة من العام المالى السابق، بينما أسهم صافى الصادرات بشكل ايجابى فى معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٠.٢ نقطة مئوية، مقارنة باسهام سلبى قدره ١.٦ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

وزارة المالية
قطاع الامانة العامة
MINISTRY OF FINANCE

- اعلنت "موسسة فيتش للتقييم السيادي" عن الابقاء على التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري عند درجة B مع نظرة مستقبلية مستقرة فى يونيو ٢٠١٧. وقد اشادت المؤسسة بالتطورات الاقتصادية الأخيرة وبالاخص إقرار موازنة العام المالى الجديد ٢٠١٧/٢٠١٨ من قبل مجلس النواب والتى تهدف الى خفض العجز الكلى ومعدلات الدين العام وتحقيق فائض اولى لاول مرة منذ سنوات عديدة.
- توقع "البنك الدولى" فى تقرير "افاق الاقتصاد العالمى" الصادر فى يوليو ٢٠١٦ بان ينمو الاقتصاد المصرى بأسرع وتيره فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام المقبل، حيث يتوقع البنك نمو الاقتصاد المصري بنسبة ٤،٣% هذا العام، و٥% فى عام ٢٠١٨، و نحو ٥،٣% فى عام ٢٠١٩.
- مصر الثانية عربيا فى تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، كشف تقرير صادر عن "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات" حول مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ٢٠١٧، عن احتلال مصر المركز الثانى فى معدل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية بمعدل ٢٧%. وذكر التقرير إن أن اهم الدول المستثمرة فى مصر خلال ٥ سنوات الماضية هى الصين بنحو ٢٢،٦ مليار دولار، و١٧،٣ مليار دولار، واليونان بنحو ١٠ مليارات دولار، وايطاليا بنحو ٨،٥ مليار دولار،والسعودية بنحو ٥،٢ مليار دولار، مشيرا إلى ان اهم ١٠ قطاعات جاذبة للاستثمارات فى مصر هى العقارات والفحم والبترول والغاز الطبيعى والمواد الكيماوية والغذاء وخدمات الاعمال والآلات الصناعية والاتصالات والسيارات والمنسوجات.
- نشر موقع "نورنوس نيوز" مقال عن عدد من الشركات السياحية الالمانية، أن اليونان ومصر تتصدران قائمة الوجهات السياحية المفضلة للسياح الالمان خلال فصل الصيف، وجاءت بعدهما مباشرة تركيا وكرواتيا والبرتغال، وفقا للتقرير. حيث ارتفت السياحة الالمانية لمصر بنسبة ٣١% مقابل العام الماضى.
- أشار تقرير "الاستثمار العالمى" الصادر عن منظمة "الاونكتاد" بان الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى مصر زادت بنسبة ١٧% خلال عام ٢٠١٦ بدعم من الحقول التى تم اكتشافها فى الصحراء الغربية، وقد أشار التقرير الى أن ارتفاع الاستثمارات المباشرة الى مصر كان مساهما رئيسيا فى الحد من انخفاض الاستثمارات الواردة لدول شمال إفريقيا التى تضمنها التقرير، والتي اقتصر انخفاضها على ٣% فقط لتبلغ نحو ٥٩ مليار دولار لتلك الدول بالتقرير.
- حقق "ميزان المدفوعات" فائضا بنحو ١١ مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل نحو ٣،٦ مليار دولار فقط خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. الأمر الذى جاء مدفوعا بتحقيق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافى تدفقات للداخل بنحو ٢٤،٦ مليار دولار، بينما تراجع العجز فى حساب المعاملات الجارية إلى نحو ١٣،٢ مليار دولار مقابل نحو ١٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- زيادة "حصيلة الضرائب" عن المستهدف للمرة الأولى فى تاريخ الموازنة العامة للدولة بنسبة ٣٠% عن المستهدف خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧ والذى كان ٤٣٣ مليار جنيه مدفوعا بعد من الاصلاحات الضريبية التى تمت خلال العام السابق وعلى راسها: تطبيق قانون الضريبة علي القيمة المضافة وقانون انهاء المنازعات.
- ارتفاع رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى ليصل الى ٣٦ مليار دولار فى نهاية شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ٣١،٣ مليار دولار فى نهاية الشهر السابق. وتعد تلك القيمة اعلى رصيد تم تحقيقه منذ مارس عام ٢٠١١.
- استمر معدل البطالة فى الانخفاض محققا ١٢% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ ليبلغ عدد المشتغلين نحو ٢٥،٧ مليون مشتغل، مقابل معدل بطالة بلغ نحو ١٢،٧% وعدد مشتغلين بلغ حوالى ٢٤،٤ مليون مشتغل خلال الربع الاول من العام السابق، ومقارنة بمعدل بطالة أكبر بلغ نحو ١٣،٤% خلال الربع الاخير من عام ٢٠١٣ بنحو ٢٣،٥ مليون مشتغل خلال نفس العام، وهو ما يعكس فى المتوسط خلق نحو ٧٠٠ الف فرصة عمل جديدة سنويا.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٢٧،٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٩،٩%) لتحقق ١٢٢،٥ مليار جنيه (٣،٦% من الناتج المحلى).
- تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٣٤،٢% من إجمالى الإيرادات الضريبية

ويرجع ذلك فى الأساس فى شوء:
- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٤،١ مليار جنيه) بنسبة ١٩،٥% لتحقق نحو ٢٥،٠ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٧،٨ مليار جنيه) بنسبة ٣٨،٩% لتحقق ٢٠ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ١٠،٧ مليار جنيه) بنسبة ٣٩،١% لتحقق ٤٠ مليار جنيه.

- اظهرت احدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلى الاجمالى قد حقق معدل نمو ٤،٣% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٣،٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص فى دفع حركة النشاط الاقتصادى خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، باسهام بقدر نحو ٣،٠ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٤،٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ساهمت الاستثمارات بشكل ايجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١،٠ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل اسهام اقل قدره ٠،٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بينما أسهم صافى الصادرات بشكل ايجابى فى معدل النمو المحقق مسجلا نحو ٠،٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى قدره ١،٦ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.
- كما انعكست الاصلاحات الأخيرة التى نفذتها الحكومة على عدد من مؤشرات الاداء المالى بشكل إيجابى لينخفض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة الى الناتج المحلى الإجمالى الى نحو ٩،٩% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٧/٢٠١٦ (مسجلا حوالى ٣٣٣،٧ مليار جنيه)، مقارنة بـ١١،٠% (٣١١،٠ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق)، وذلك فى ضوء تنامى الايرادات وتنوعها لتحقق معدل نمو اكبر من المصروفات ليحقق ٣٢،١ لالول و٢٠،٢% للاخير. وقد ارتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية و هى الايرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الاقتصادى لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ٣٢% خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك فى ضوء ارتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ٢٢،١%، فضلا عن ارتفاع الايرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ٥٢%. اما على جانب المصروفات، يظل الاهتمام بالانفاق على البعد الاجتماعى جليا ضمن اولويات الحكومة حيث ارتفع الانفاق على دعم السلع التموينية بنسبة ٧،٦% ليحقق نحو ٤٣،٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وارتفاع مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بنسبة ١،٥% لتحقق نحو ٤١،٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. فضلا عن ارتفاع الانفاق على باب الاستثمارات بنسبة ٢٨،٥% محققا ٦١،٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

ملخص لاهم تطورات مؤشرات اداء الاقتصاد الكلى....

- وفقا لأحدث البيانات التى تم اصدارها من قبل البنك المركزى، فقد ارتفع معدل النمو السنوى للسيولة المحلية ليحقق ٢٩،٤% مسجلا ٢٨٤٩،٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مايو ٢٠١٧، مقابل ٢٨٣٨،٨% (٢٧٨٤،٩ مليار جنيه) فى الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء تسجيل معدل النمو السنوى لـ**صافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى** قيمة موجبة لأول مرة منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥ قدرها ٢٩،٢ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل نحو ٧،٥٦٠ مليار جنيه فى ابريل ٢٠١٧. بينما حقق **صافى الأصول المحلية** ٣٠،٧ مسجلا ٢٧٨٠،٤ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٣٤،١% (٢٧٩٢،٩ مليار جنيه) فى ابريل ٢٠١٧.

على نحو اخر، فقد استقر معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية بشكل نسبى للشهر الثانى على التوالى عند معدل نمو مرتفع قدره ٢٩،٨% فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٧ مقابل ٢٩،٧% خلال شهر مايو ٢٠١٧، ولكنه قد ارتفع مقارنة بـ١٤،٠% فى يونيو ٢٠١٦، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة "**الطعام والمشروب**" (أكبر الاوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٤٠،٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، و٤١،٠% خلال مايو ٢٠١٧، مقارنة بـ١٧،٦% خلال شهر يونيو ٢٠١٦. كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى راسها: "**المشروبات الكحولية والدخان**"، و"**الملابس والاحذية**"، و"**المطاعم والفنادق**"، و"**الثقافة والترفيه**"، و"**النقل والمواصلات**"، و"**الاثاث والتجهيزات**" فى حين قد لوحظ تباطؤ طفيف فى معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات مقارنة بالشهر السابق.

وقد ارتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلاً نحو ٢٣،٣% مقارنة بـ١٠،٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزى المصرى فى إجتماعها بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٧ رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٢٠٠ نقطة اساس ليصل الى ١٨،٧٥% و١٩،٧٥% على التوالى، وكذا رفع سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٢٠٠ نقطة اساس ليصل الى ١٩،٢٥%، ورفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة اساس ايضا ليصل الى ١٩،٢٥%.

- بلغ إجمالى دين الموازنة العامة (محلى وخارجى) نحو ٣٩٧٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٧،٩% من الناتج المحلى)
- حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦ فائضاً كلياً بلغ نحو ١١ مليار دولار (٤،٤% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً كلياً قدره ٣،٦ مليار دولار (١،٠% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث حقق العجزان الجاري عجزاً قدره ١٣،٢ مليار دولار (٥،٣% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أكبر قدره ١٥،٠ مليار دولار (٤،٤-% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، بينما سجل **الحساب الرأسمالى والمالى** صافى تدفقات للداخل بنحو ٢٤،٦ مليار دولار (٩،٩% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بنحو ١٤،٦ مليار دولار (٤،٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٠،٥ مليار دولار (٠،٢-% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦ ، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٣،٢ مليار دولار (٠،٩-% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

معدل نمو الناتج المحلى:

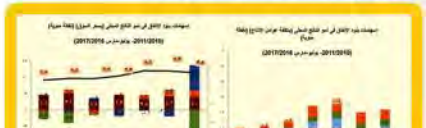
أظهرت احدث المؤشرات عن وزارة التخطيط الى ان الناتج المحلى الاجمالى قد حقق معدل نمو ٤،٣% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٣،٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص فى دفع حركة النشاط الاقتصادى خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، باسهام بقدر نحو ٣،٠ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٤،٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ساهمت الاستثمارات بشكل ايجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١،٠ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل اسهام اقل قدره ٠،٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بينما أسهم صافى الصادرات بشكل ايجابى فى معدل النمو المحقق مسجلا نحو ٠،٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى قدره ١،٦ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

كما حقق **موشر اجمالى الانتاج** معدل نمو ربع سنوى بنحو ١٥،١% ليسجل متوسط ١٨٩،٤ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سنوى قدره ٩،٧% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مدفوعا بشكل أساسى بموشر السياحة والذى حقق معدل نمو ربع سنوى بنحو ٧٦،٦% ليسجل متوسط ١٨٦ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٥٧،٥% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، وموشر الانتاج الصناعى والذى حقق معدل نمو ربع سنوى بنحو ٤٥،٥ ليسجل متوسط ٢١٨،٣ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٠،١ خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

وتجدر الإشارة إلى أن **الناتج المحلى الاجمالى** قد حقق معدل نمو ٣،٨ خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٤،٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤،٤%، مقارنة بـ٥،٥% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (مساهما فى معدل نمو الناتج المحلى بـ٣،٧ نقطة مئوية)، مقارنة بمساهمة قدرها ٤،٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). بالاضافة الى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٢،٤% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣،٦% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (مساهما فى معدل نمو الناتج المحلى بـ٠،٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠،٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما تعكس احدث البيانات تحسن اداء **الاستثمارات**، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ١٧،٠%خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل معدل نمو بقدر٧،٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (مساهما فى معدل نمو الناتج المحلى بـ٢،٠ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠،٨ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

على الجانب الاخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب فى النمو بلغ ٢،١ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بإسهام سلبى بنحو ١،٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت هذه التطورات فى ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٧٢،٤% (معدل مساهمة بنحو ٧،٨ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى بنحو ٢،٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ٤،٧% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، لتحقق بذلك معدل مساهمة سلبى بلغ ١،٠٠ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام ايجابى اقل بنحو ١،٠ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.



أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ ل*مائية قطاعات، على راسها **تجارة الجملة والتجزئة** والذى حقق معدل نمو قدره ٤،٧% (مساهما فى معدل نمو الناتج المحلى بـ٠،٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠،٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). وقد حقق ايضاً قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** معدل نمو قدره ٤،٧% (مساهما فى معدل نمو الناتج المحلى بـ٠،٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠،٢٠ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق)، كما حقق قطاع **التشييد والبناء** معدل نمو حقيقى قدره ٨،٥% (مساهما فى معدل نمو الناتج المحلى بـ٠،٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠،٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق) وحقق قطاع **الحكومة العامة** معدل نمو حقيقى قدره ٢،٩% (مساهما فى معدل نمو الناتج المحلى بـ٠،٣ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠،٥ نقطة مئوية خلال نفس فترة الدراسة من العام المالى السابق). اما بخصوص قطاع **الزراعة** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣،١% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠،٤ نقطة مئوية). بينما حقق قطاع **الانشطة العقارية** نمواً قدره ٤،٣% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠،٤ نقطة مئوية). كما حقق **قطاع الاتصالات** معدل نمو سنوى قدره ٩،٣% (مساهما فى معدل نمو الناتج المحلى بـ٠،٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠،٢ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع استخراج الغاز الطبيعى قد حقق معدل نمو قدره ٤،٦% (مساهما فى معدل نمو الناتج المحلى بـ٠،٢ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة (اسهام ايجابى لاول مرة منذ ٢٠١٣)، مقارنة بمساهمة قدرها ٠،٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

ومن الجدير بالذكر ان جميع القطاعات المذكورة اعلاه تمثل نحو ٦٩،٦% من اجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة

بينما تراجع قطاع **السياحة** ليحقق نمواً سلبياً قدره ٦،٧%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠،١ نقطة مئوية فى معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ٠،٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة

حقق مؤشر **مديرى المشتريات** "للقطاع غير النفطى- نحو ٤٧،٣ خلال شهر مايو ٢٠١٧، لينخفض بشكل طفيف مقارنة بـ٤٧،٤ المحقق خلال الشهر السابق. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان أقرار تحرير سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦ أصداء ايجابية على تحسن مؤشر مديرى المشتريات منذ ذلك الحين حيث قد تحسن المؤشر بشكل ملحوظ مقارنة بنحو ٤١،٨ المحقق فى نوفمبر ٢٠١٧. وقد جاء ذلك التحسن فى الأساس مدفوعا بزيادة عدد الطلبات على الصادرات من ٤٤،٣ الى نحو ٥٤،٨ خلال شهر مايو ٢٠١٧ فى ضوء تحسن النشاط التصديرى. كما ارتفعت الطلبات على القطاع الصناعى من نحو ٣٦،٣ فى نوفمبر ٢٠١٦ الى نحو ٤٥،٧ فى مايو ٢٠١٧ فى ضوء انتعاش الطلب الكلى والعرض الكلى فى القطاع الصناعى. وفى نفس السياق، فقد تحسن بشكل ملحوظ موشر الانتاج ليرتفع من ٣٦،٨ فى نوفمبر ٢٠١٦ الى نحو ٤٦ خلال شهر الدراسة. كما زادت طلبات شراء الاسهم من ٣٨،٢ فى شهر نوفمبر ٢٠١٦ الى ٥٧،٣ فى مايو ٢٠١٧. واخيراً تحسن موشر التشغيل من ٤٥ فى نوفمبر ٢٠١٦ الى نحو ٤٧ خلال شهر الدراسة، خاصة زيادة معدلات التشغيل فى القطاع الصناعى.

حول تطورات اداء المالية العامة:

- تشير تطورات الأداء المالى للفترة يوليو - مايو ٢٠١٧/٢٠١٦ الى تحسن المالية العامة، حيث تراجعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الاجمالى لتحقق نحو ٩،٩% خلال فترة الدراسة (مسجلا حوالى ٣٣٣،٧ مليار جنيه)، مقارنة بـ١١،٠% (٣١١،٠ مليار جنيه خلال يوليو - مايو ٢٠١٦/٢٠١٥)، وذلك فى ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر من المصروفات ليحقق ٣٢،١% للاول و٢٠،٢% للاخير

العجز الثانى خلال يوليو- مايو ١٧/١٦	العجز الكلى خلال يوليو- مايو ١٦/١٥
٣٣٣،٧ مليار جنيه (٩،٩% من الناتج المحلى)*	٣١١،٠ مليار جنيه (١١،٠% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٤٧١،٠ مليار جنيه (١٣،٨% من الناتج المحلى)	**٣٥٦،٦ مليار جنيه (١٣،٢% من الناتج المحلى)**
المصروفات	**المصروفات**
٧٨٧،١ مليار جنيه (٢٣،١% من الناتج المحلى)	**٦٥٤،٩ مليار جنيه (٢٤،٢% من الناتج المحلى)**

وفيما يلى شرح مفصل لاهم التطورات:

- **على جانب الإيرادات:**



حققت جملة الإيرادات نحو ٤٧١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٧/٢٠١٦، لترتفع بنحو ١١٤،٤ مليار جنيه بنسبة ٣٢،١%، مقابل نحو ٣٥٦،٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة تحقق الإيرادات الضريبية نحو ٣٥٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، لترتفع بنحو ٨٩،٤ مليار جنيه بنسبة ٣٣،٣% مقابل ٢٦٨،٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٥ مليار جنيه بنسبة ٢٨،٤% لتحقق ١١٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٨٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد ارتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الاقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ ٣٢،٠%، وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ٢٢،١% ومن مصلحة المبيعات بنحو ٥٢،٠%

على جانب الإيرادات الضريبية

فقد تحسن اداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على الدخل والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الممتلكات والضرائب على التجارة الدولية خلال فترة الدراسة مدفوعا بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى واستمرت فى العام المالى الحالى.

وزارة المالية
قطاع الامانة العامة
MINISTRY OF FINANCE



عمرو الجارحي وزير المالية:

غداً " الاحد ".. بدء ميكنة الموازنة العامة للدولة وربطها بحساب الخزانة الموحد

نظم الميكنة تسهم فى انشاء قاعدة بيانات دقيقة ولحظية لمساعدة صانع القرار فى اتخاذ القرار الصحيح والمناسب

نستهدف الوصول بنسبة عجز الموازنة من 3٪ الى 3.5٪ بحلول عام 2022

4.2 مليون موظف ونحو 7 مليون صاحب للمعاش يصرفون مستحقاتهم بالكروت الالكترونية

مستمرون فى اصدار الكروت الذكية لكل العاملين بالجهاز الادارى للدولة

أكد عمرو الجارحي وزير المالية انه سيبدأ غداً " الاحد " ميكنة الموازنة العامة للدولة وربطها بحساب الخزانة الموحد تمهيداً للانتهاء من تطبيق الكامل لنظام ادارة نظم المالية العامة الحكومية المعروف باسم GFMIS بحلول مارس 2017.

واكد الوزير ان نظم مراجعة ومراقبة الحسابات عن طريق الميكنة ستسهم فى مزيد من الرقابة على المصروفات وان تحول العمليات الورقية الى الكترونية تضمن بناء قاعدة بيانات دقيقة وصحيحة ولحظية عن ادارة الموازنة العامة للدولة وايراداتها ومصروفاتها تساعد متخذى القرار على اصدار القرار الصحيح فى الوقت المناسب.

واكد الجارحى بان دعم القيادة السياسية لكل الجهود الحقيقية التى تبذل ومتابعته الدائمة والمستمرة والدورية لكل القضايا الاقتصادية تعطينا دفعة قوية لبذل اقصى جهد حتى تستعيد مصر مكانتها ومركزها الذى تستحقه.

جاء ذلك في ختام المؤتمر الذي نظمته وزارة المالية تحت عنوان مبادرة نظامي الدفع والتحصيل الإلكتروني E- Payment وإدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، بحضور كل من الدكتور محمد معيط نائب وزير المالية لشئون الخزانة العامة وخالد ناصف مساعد الوزير لتكنولوجيا المعلومات وممثلى عن شركة E-Finance ورؤساء القطاعات والمصالح الايرادية والهيئات التابعة للوزارة ومجموعات العمل الخاصة بمتابعة تنفيذ مشروع ميكنة الموازنة على مستوى الجمهورية.

وطالب الجارحى العاملين بضرورة متابعة وحل اية مشكلات اول بأول لضمان حسن التطبيق لدى المصالح والهيئات الاخرى مشيدا بجهود واداء العاملين بالقطاعات الموازنية بوزارة المالية وبكافة الوحدات الحسابية التى تنفذ منظومة الميكنة سواء نظام الدفع والتحصيل الالكترونى او نظام ادارة نظم المالية العامة الحكومية المعروف باسم GFMIS وشكرهم على هذا الجهد وطالبهم بمزيد من العمل الدؤوب وقال انه بالتعاون مع شركة E- FINANCE (وهى مال عام بنسبة 100% وتبلغ نسبة مساهمة بنك الاستثمار القومى 70%) استطعنا صرف مرتبات العاملين بالجهاز الإداري بالكروت الالكترونية لنحو 4.2 مليون موظف ونحو 7 مليون صاحب للمعاش ومستفيد ونحن مستمرون فى التوسع لاصدار الاعداد الكافية من الكروت الذكية للعاملين بالجهاز الادارى للدولة بالكامل.

واشار الجارحى انه سيتم تطبيق نظام GFMIS تدريجيا بدءا من المصالح الايرادية (الضرائب والجمارك والضرائب العقارية) الى ان يتم تعميمها بالكامل على الوزارة وكافة قطاعاتها ومصالحها والتأكد من تنفيذ تلك القطاعات لهذا النظام بشكل سليم من خلال حل ومواجهة كافة المشكلات والتحديات التى قد تواجه تطبيقه.

واضاف الوزير ان المنظومة تستهدف من خلال الربط الالكتروني المزيد من المعلومات المالية الدقيقة حول تنفيذ الموازنة العامة من ايراداتها ومصروفاتها بهدف التحكم فى عجز الموازنة والعمل على احكام الرقابة على المصروفات ، مشيرا الى اننا نستهدف خفض عجز الموازنة الذى يبلغ حاليا 10% ليصل بحلول 2022 من 3% الى 3.5% مع السعى لتحقيق نسب نمو عالية مستدامة بما يسهم في توفير المزيد من فرص العمل وبالتالى استمرار دوران و دفع عجلة الاقتصاد.

واوضح الجارحى ان التحول الالكترونى بنظام (GFMIS) يساعد فى تنفيذ الموازنة بشفافية وبشكل فعال وتقليل نسب الاخطاء مما يؤدى الى تحسين مستوى الاداء وتحقيق زيادة فى الوفورات مشيرا الي انه تم وضع خطة تستهدف تدريب الجهات التى لم تستكمل النظام والتى فى حاجة الى اعادة تنشيط وتأهيل وتدريب فرق العمل لتستطيع

التعامل مع المنظومة الالكترونية الجديدة الامر الذى سوف ييسر على العاملين والمتعاملين بنظام الدفع والتحصيل الالكترونى ويسهم فى خلق مناخ استثمارى جيد يجذب المستثمرين.

ومن جانبه أكد الدكتور محمد معيط نائب وزير المالية لشئون الخزانة اننا اوشكنا على الانتهاء من اعدام استخدام الشيكات الورقية وكذلك اغلاق كافة الحسابات الفرعية للوحدات الحسابية وربطها بحساب الخزانة الموحد داخل البنك المركزى من اجل تطبيق نظام GFMIS وربطه بنظام E-Payment عند التعامل فى نظام المالية العامة .

واضاف انه تم توفير عدد كبير من الاجهزة المطلوبة لتطبيق النظام واستمرار اتاحة باقى الاجهزة خلال الفترة القادمة كما تم ادخال برامج التدريب للعاملين فى هذا الشأن مما يسهم فى صقل مهاراتهم فى التعامل مع هذه الانظمة ومتابعة التحديات التى قد تواجه التنفيذ من خلال شركة E-finance . التى تتعاون معانا فى تطبيق هذه الانظمة .

واشار معيط انه تم توفير خطوط ارضيه اضافية للعمل عليها وتوفير الاجهزة والتسهيلات اللازمة لذلك كما تم انشاء موقع الكترونى يحصر كافة البيانات المتعلقة بهذا الشأن وايضا انشاء حساب الكترونى يتم من خلاله التواصل مع العاملين فيما يتعلق باى استفسارات تسهم فى تفعيل هذه الانظمة بشكل كامل ودقيق وفعال .

ومن جانبه قال خالد ناصف مساعد الوزير لتكنولوجيا المعلومات اننا مستمرين فى تحديث الوحدات الحسابية وامدادها بالاجهزة المطلوبة وسوف ننتهى من كافة الوحدات خلال 3 اشهر .

كما اشار انه يتم حاليا تغيير قاعدة البيانات وتطويرها لتلائم النظام الالكترونى الجديد موضحا ان شركة T-e data قد قدمت خصم كبيرا للخطوط الارضيه الاضافية المقدمة لوزارة المالية والتى سيتم العمل من خلالها فى المنظومة الجديدة ليصبح لدينا بنية تحتية قوية وحديثة ومتطورة تسهم فى اداء الأعمال بكفاءة .

غادر فجر يوم الجمعة
الموافق 2017/8/18
مجموعة حجاج وزارة
المالية والجهات التابعة لها
إلى الأراضى المقدسة لتأدية
مناسك الحج
للعام 1438 هـ / 2017 م
أطيب التمنيات لهم
بالقبول والحج المبرور

Finance Minister introduces new amendments to stamp & income tax executive regulations under two recent resolutions

Minister of Finance, Mr. Amr Al-Garhy, has issued two resolutions charting out some amendments to the executive regulations of income tax and stamp laws.

As for income tax law, one amendment entailed the increase of tax-exempted tranche for natural persons to include taxpayers receiving total net income up to 7200 EGP per year.

Low income people were also taken into consideration therein and made to sustain lower tax burdens, in an attempt to strike a fair balance between the received income and the payable taxes.

Provisions of tax exemption are also amended so as to be effected as per tax tranche as such:

- 80% tax cut for the 2nd tax tranche (including taxpayers of total annual net income of 30 thousands EGP),
- 40% tax cut for the 3rd tax tranche (taxpayers receiving total annual net income from 30 up to 45 thousands EGP),
- 5% tax cut for the 4thtax tranche (taxpayers of annual net income from 45 to 200 thousands EGP).

Tax exemptions are to be applied once a year and shall be according to the highest tax tranche reached by taxpayers. Exemptions are not to be granted to taxpayers of annual income more than 200 thousands EGP.

Regarding salary tax, tax deductions will be effected for the period from 1/7/2017 to 31/12/2017 only. However, for the rest of natural taxpayers, deductions are to be effected for the taxation period winding up with the end of applying this law.

The new executive regulation also entailed that capital revenues resulting from re-assessment shall be taxable if the legal form of the legal person is altered.
Pursuant to the new amendments, any legal person may postpone its taxation compliance according to the following:

- Assets and liabilities be recorded by their book value according to the change in the legal form for the purposes of tax calculation.
- Asset depreciation be calculated, and allocations and reserves be carried over according to the applicable rules on the book values of assets and liabilities.
- Non-disposing of stocks and shares resulting of the change in the legal form during the next three years following the change.

With respect to stamp duty tax, four new articles have been added entailing levying a stamp duty on purchase and selling transactions of all types of securities, whether being Egyptian, foreign, listed or non-listed, without deducting any expenses as follows:

وزارة المالية
قطاع الامانة العامة
MINISTRY OF FINANCE



في إطار سعي وزارة المالية لتحسين السياسات المالية. قامت الوزارة خلال عام 2016 بتطوير وتحقيق تكامل بين النظم الالكترونية بوزارة المالية بهدف الاعتماد على الأساليب الحديثة في إنجاز كافة الأعمال المالية والمحاسبية والتنظيمية وإتاحة قواعد بيانات لحظية دقيقة لمتخذ القرار والتيسير على المتعاملين مع الحكومة المصرية وخلق مناخ استثماري مميز جاذب للاستثمار في مصر.

وأهم هذه المنظومات الالكترونية هي:

1- مركز الدفع والتحصيل الالكتروني لوزارة المالية

وهو المختص بتنفيذ جميع عمليات الدفع والتحصيل الحكومي بطريقة إلكترونية باستخدام أوامر الدفع الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني والاستغناء عن الشيكات والنقد في العمليات الحكومية.

2- المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد TSA

وهي المختصة بتفعيل كافة عمليات الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي من خلال حساب الخزانة الموحد المفتوح في البنك المركزي وإعداد موقف مالي لحظي.

3- إدارة نظم معلومات المالية الحكومية GFMIS

وهي المختصة بإعداد ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

النظم المالية الالكترونية بوزارة المالية



اجراءات وزارة المالية للاعتماد على الدفع والتحصيل الالكتروني في تنفيذ العمليات المالية الحكومية.

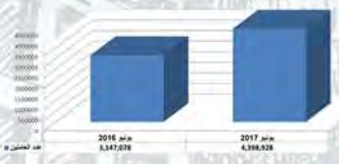


الموقف الحالي لخدمات مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني

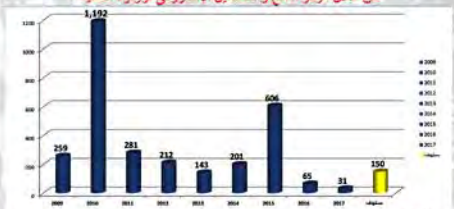


بيان الدفع الالكتروني لمستحقات العاملين بالدولة من خلال مركز الدفع والتحصيل الالكتروني لوزارة المالية مقارنة بين شهر يونيو 2016 وشهر يونيو 2017

البيان	يونيو 2016	يونيو 2017	نسبة الزيادة
عدد العاملين	3,147,078	4,398,928	%39.77



موقف تعاقدات منظومة دفع مستحقات العاملين بالدولة من خلال مركز الدفع والتحصيل الالكتروني لوزارة المالية



ملحوظة :
- خلال عام 2015 تم تكليف عدد إجتماعات توعية لكافة الجهات الحكومية للتعريف بإجراءات تفعيل المنظومة
- خلال عام 2015 تم صدور قرار مجلس الوزراء بإلزام الجهات بضرورة التفعيل

النظم المالية الالكترونية لوزارة المالية

ثانيا: المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد TSA

الهدف:

تنفيذ جميع عمليات الدفع والتحصيل الحكومي بطريقة إلكترونية من خلال حساب الخزانة الموحد المفتوح لوزارة المالية بالبنك المركزي المصري.

الموقف الحالي للمنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد



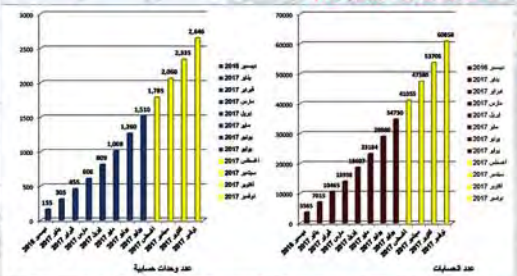
الموقف الحالي:
- عدد الوحدات الحسابية المفعلة على منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني من خلال حساب الخزانة الموحد: 2,547 وحدة حسابية موازنية بنسبة %95.7 من اجمالي عدد الوحدات الحسابية الموازنية بالدولة.
- تم إقفال حسابات لعدد 1,510 وحدة حسابية بالبنك المركزي المصري وفقاً للاتفاقية المبرمة مع البنك المركزي المصري (وهو ما يمثل نسبة %56 من عدد الوحدات الحسابية الموازنية).
- أصدرت وزارة المالية التعليمات والكتب الدورية مع عقد ورش عمل ودورات تدريبية للوحدات الحسابية.

الخطة المستقبلية:
- إقفال جميع حسابات الوحدات الحسابية بالبنك المركزي المصري وفق الخطة الموضوعة مع البنك المركزي المصري والتي تنتهي بنهاية عام 2017 (حيث سيتم إقفال حسابات عدد 275 وحدة حسابية كل شهر بنهاية أغسطس/ سبتمبر/ أكتوبر وعدد 311 وحدة بنهاية شهر نوفمبر 2017.
- الاعتماد الكامل على تفعيل جميع عمليات الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي من خلال حساب الخزانة الموحد لتحقيق الدقة والسرعة المطلوبة.

خطة تفعيل منظومة إدارة نظم معلومات المالية الحكومية(GFMIS)

- إعادة تدريب الجهات المتوقفة أو تحتاج إلى إعادة تنشيط
- تدريب وتفعيل جميع الوحدات المتبقية على 27 مرحلة بدءاً من 2017/08/06 وحتى 2018/3/29
  - 12 مرحلة لتفعيل وحدات الجهاز الإداري والخدمي
  - 15 مرحلة لتفعيل وحدات الجهاز المحلي
- فرق عمل مدربة و متخصصة:
  - التوعية
  - التجهيز
  - التدريب
  - التفعيل

موقف اغلاق حسابات الوحدات الحسابية بالبنك المركزي والتعامل على حساب الخزانة الموحد(TSA)



الموقف الحالي لإدارة نظم معلومات المالية الحكومية GFMIS

أولا: نظام اعداد الموازنة واصدار بيان اعداد الموازنة العامة للدولة:

ما يتم تنفيذه من خلال النظام:
- اعداد كافة مراحل اعداد الموازنة من خلال المنظومة
- اصدار مجلدات الموازنة طبقا لقانون الموازنة المعتمدة
- اصدار بيان اعداد الموازنة للسنة التالية

ما تم انجازه:

تفعيل جميع الهيئات والوحدات الحسابية الموازنية
عدد الهيئات الموازنية المفعلة: 635 هيئة موازنية
عدد الوحدات الحسابية المفعلة: 2,457 وحدة حسابية
عدد المستخدمين: 1,365 مستخدم

ثانيا: نظام تطبيق الموازنة وتفعيل الرقابة على الصرف:

ما يتم تنفيذه من خلال النظام:
- اعداد التدفقات النقدية
- تحصيل الإيرادات
- إدخال القيود اليومية طبقا للتدفقات النقدية والموازنة المعتمدة
- اصدار تقارير الأقفال الشهرية

ما تم انجازه:

عدد الهيئات الموازنية المفعلة: 68 هيئة موازنية
عدد الوحدات الحسابية المفعلة: 460 وحدة حسابية
عدد المستخدمين: 1,011 مستخدم

ملاحظات:

تم إجراء الربط والتكامل مع منظومة حساب الخزانة الموحد لإحكام الرقابة الكاملة على المدفوعات والإيرادات الحكومية.

تم اعداد خطة لاستكمال المنظومة في جميع الوحدات الحسابية على مستوى الجمهورية في موعد غايته 31 مارس 2018.

تم التفعيل بالكامل

خطة تفعيل منظومة إدارة نظم معلومات المالية الحكومية(GFMIS)



	إغسطس 2017	سبتمبر 2017	أكتوبر 2017	نوفمبر 2017	ديسمبر 2017	يناير 2018	فبراير 2018	مارس 2018
النسبة من الإجمالي	12%	24%	39%	46%	57%	72%	87%	100%
عدد الوحدات	301	595	960	1119	1395	1756	2116	2444

الاقتصاد الأخضر في العالم العربي



2017

الاقتصاد الأخضر في العالم العربي الأمل الغائب الدكتور مجد جرعتلي مقدمة : جاء مصطلح " الاقتصاد الأخضر " من الربط بين الاقتصاد والبيئة ويُعرف الاقتصاد الاخضراء بشكل عام بأنه نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم أساسه على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف الى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية و النظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف بالاقتصاد الأسود والذي أساسه يقوم على استخدام الوقود الأحفوري مثل الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي. ويتبنى الاقتصاد الأخضر الطاقة الخضراء التي يتم توليدها بواسطة الطاقة المتجددة، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، وفي خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء، والإنتاج الأخضر " الذي يشمل الزراعة العضوية وتشجيع المنتجات العضوية والمناجر الخضراء بالإضافة إلى ضمانة النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والإحتباس الحراري، واستنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي.

الاقتصاد الأخضر في العالم العربي كان التقرير السنوي الرابع الذي أصدره " المنتدى العربي للبيئة والتنمية " بمناسبة انعقاد مؤتمره السنوي في العاصمة اللبنانية بيروت من (٢٧-٢٨) أكتوبر- تشرين الأول من هذا العام ٢٠١١ م هو أخر نشاط يتحدث عن "الاقتصاد الأخضر في الدول العربية " ، ولقد نشرت مجلة " البيئة والتنمية " اللبنانية في عددها الأخير ملخصا موجزا عن هذا المؤتمر وحمل عنوان " الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير " والذي طرحت من خلاله مجموعة من التساؤلات والتحديات التي تواجه الوضع الراهي للاقتصاد الأخضر في الدول العربية والتي حقق بها " المنتدى " وفي مقالتي هذه القي الضوء على أملنا الغائب الاقتصاد العربي الأخضر مع بعض فعاليات المؤتمر؟؟؟

لقد ذكر التقرير السنوي الرابع الذي أصدره " المنتدى العربي للبيئة والتنمية " أفد " أن مساهمة البلدان العربية في منظومة الاقتصاد الأخضر لاتصل حتى إلى واحدا بالمائة "؟ وبالرغم من أن البلدان العربية قد انتهجت أحيانا نماذج جريئة للنمو الاقتصادي فإن سياساتها العامة فشلت في تطعيم أبعاد الاقتصاد الأخضر الثلاثة:

١. الاعتبارات الاقتصادية.

٢. العدالة الاجتماعية.

٣. الحفاظ على الموارد الطبيعية بهدف استغلالها استغلالا مستداما.

ولقد صدر التقرير بعنوان "الاقتصاد الأخضر في عالم متغير " وركز واضعوه بشكل خاص على المشاكل المتصلة بعدد من القطاعات وسبل تطويقها أو تسويتها في نهاية المطاف. وهي المشاكل المتصلة بعدة مواضيع هامة وهي: "الزراعة والمياه والصناعة والنقل والمواصلات والمدن والمباني وإدارة النفايات والسياحة ". ويتضح من خلال التقرير عن أداء البلدان العربية المتصل بأبعاد الإقتصاد الأخضر الثلاثة ان هناك قصورا كبيرا فيه لأسباب كثيرة نذكر منها ما يلي:

• عدم التخطيط المحكم في مجال السياسيات التنموية.

•الفقر لايزال يطال قرابة سبعين مليون نسمة في العالم العربي.

• تفشي ظاهرة البطالة لدى شرائح كثيرة وفي مقدمتها شريحة الشباب.

• افتقار أكثر من خمسة وأربعين مليون عربي إلى الخدمات الصحية الدنيا وإلى المياه النظيفة.

• ارتفاع كلفة التدهور البيئي في البلدان العربية والتي تبلغ سنويا خمسة وتسعين مليار دولار أي ما يعادل خمسة بالمائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠ م.

• الاستمرار في هدر منسوب المياه العذبة القليلة " بالرغم من أن العالم العربي يشكو اليوم من ندرة المياه ".

• يحتل العالم العربي المراتب الأخيرة في كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة والاستثمار في منظمة الإقتصاد الأخضر وتقنياته وإدارته. وقد أصدر المشاركون في أعقاب فعاليات " مؤتمر الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية " العديد من التوصيات الموجهة إلى كل من " أصحاب القرارات السياسية والاقتصادية ومؤسسات البحث العلمي العامة والخاصة " لحثهم على إعادة النظر في منهجيات التعامل مع منظمة الإقتصاد الأخضر. وفيما يلي نذكر أهم تلك التوصيات:

• الدعوة لإرساء استراتيجيات وطنية وإقليمية في مجال كفاءة استخدام الطاقة وإدارة الطلب عليها وبخاصة في ما يتعلق بمصادر الطاقات المتجددة.

• العمل على توظيف استثمارات مستمرة في مجال ترشيد استخدام المياه في كل المجالات وفي النقل العام في المدن وفي خطوط السكك الحديدية لنقل المسافرين والبضائع.

• دعوة القطاعين العام والخاص للتعاون وجعل مثل هذه الاستثمارات وسيلة ناجحة للحفاظ على الموارد الطبيعية وخلق مواطن عمل.

• التشديد على ضرورة تخصيص جزء هام من الاستثمارات في مجالات التأهيل وإعادة التأهيل والابتكار والبحث العلمي باعتبار أن مستقبل الاقتصاد الأخضر لن يكون واعدا خارج الاعتماد على المعلومة الجيدة والمعرفة المتطورة باستمرار لاسيما في وقت أصبح فيه العالم العربي في مقدمة مناطق العالم المعرضة لمخاطر التقلبات المناخية القصوى والتي كانت موضوع تقرير عام ٢٠٠٩ م متطلبات التحول إلى الإقتصاد الأخضر في العالم العربي.

• مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والشراء والاستثمار.

• الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الأرياف.

• الاهتمام في قطاع المياه وحكومتها وضبط استخداما وترشيدها ومنع تلوثها.

• العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات كفاءة الطاقة.

• وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة.

• دعم قطاع النقل الجماعي.

• تبني أنظمة تصنيف الأراضي والتنمية المختلطة الاستعمالات واعتماد المعايير البيئية في البناء.

• التصدي لمسألة النفايات البلدية الصلبة واستثمارها بما هو مفيد وصديق للبيئة. إن الانتقال إلى التنمية الخضراء ليس حدثا فوريا يمكن بقرار واحد يتخذ على مستوى عال. بل يجب اعتباره عملية طويلة وشاقة، توجهها نظرة سياسية من الأعلى إلى القاعدة ومشاركة جماهيرية من القاعدة إلى فوق.

هذه المقاربة تعطي التحول الشرعية السياسية والاجتماعية المطلوبة لضمان حشد الجهود على نطاق واسع لجعل هذا التحول حقيقة.



عيد الأضحى المبارك

وزارة المالية
قطاع الامانة العامة
MINISTRY OF FINANCE

عرفة ooo

يوم عرفة هو يوم التاسع من شهر ذي الحجة، ويعتبر من أفضل الأيام عند المسلمين إذ أنه أحد أيام العشر من ذي الحجة. فيه يقف الحُجّاج على جبل عرفة حيث أن الوقوف بعرفة يعد أهم أركان الحج، ويقع جبل عرفة شرق مكة على الطريق الرابط بينها وبين الطائف بحوالي 22 كم، وقد تعددت الروايات حول سبب تسمية عرفة بهذا الاسم، لكن الروايتين الأكثر تأكيداً هما: أن أبو البشر آدم التقى مع حواء وتعارفا بعد خروجهما من الجنة في هذا المكان ولهذا سمي بعرفة والثانية أن جبريل طاف بالنبي إبراهيم فكان يريه مشاهد ومناسك الحج فيقول له: "أعرفت أعرفت؟" فيقول إبراهيم: "عرفت عرفت" ولهذا سميت عرفة.



حجة الوداع

خرج النبي محمد في السنة العاشرة للهجرة بصحبة عدد من المسلمين من المدينة قاصداً مكة لأداء فريضة الحج، وكان الحج قد فُرض في السنة التاسعة للهجرة. حينما وصل ميقات ذي الحليفة صلى في المسجد، ومن ثم ركب ناقته القصواء واستمر في ذكر التلبية «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك». وصل الكعبة واستلم الركن فطاف سبع مرات، فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً، ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأ: ﴿وَاتَّخِذُواْ من مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾فصلى ركعتين، وجعل المقام بينه وبين الكعبة، ثم عاد إلى الركن فاستلمه، ثم خرج من الباب إلى الصفا، فلما دنا منها قرأ: ﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله﴾ فبدأ بالصفا، ثم نزل ومشى إلى المروة، فلمّا كان آخر



طواف على المروة نادى وهو على المروة والناس تحته فقال: «لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي وجعلتها عمرة، فمن كان ليس معه هدي فليحل وليجعلها عمرة»، فقام سراقة بن مالك بن جعشم فقال: «يا رسول الله ألعامنا هذا أم لأبد؟» فشبك رسول الله أصابعه واحدة في الأخرى وقال: «دخلت العمرة في الحج مرتين لا بل لأبد أبد»، وقدم علي من اليمن ببدن النبي فقال: «ماذا قلت حين فرضت الحج»، قال: «قلت اللهم إني أهل بما أهل به رسولك»، قال: «فإن معي الهدي فلا تحل»، قال: «فكان جماعة الهدي الذي قدم به علي من اليمن والذي أتى به النبي ﷺ مائة»، قال: «فحل الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدي». في يوم التروية توجهوا إلى منى وأهلّوا بالحج، فصلى بها النبي محمد الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، ثم مكث إلى أن طلعت الشمس، وقد أمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة، ومن ثم سار حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها، فخطب بالناس وقال: «إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع، ودماء الجاهلية موضوعة، وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث، وكان مسترضعا في بني سعد فقتله هذيل، وربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضع من ربانا ربا عباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله، فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف، وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به. كتاب الله، وأنتم تسألون عني فما أنتم قائلون، قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس: اللهم اشهد، اللهم اشهد ثلاث مرات.» ثم صلى الظهر والعصر بأذان وإقامتين ولم يصل بينهما شيئاً، ثم ركب حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات، وجعل حبل المشاة بين يديه، واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص. ثم أتى المزدلفة، فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً، ثم اضطجع حتى طلع الفجر فصلى الفجر، ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام، فاستقبل القبلة فدعا وكبّر وهلّل حتى قبل طلوع الشمس، بعدها خرج إلى أن وصل الجمرة فرماها بسبع حصيات، فجعل يكبّر مع كل حصاة منها، ثم انصرف إلى المنحر فنحر الهدي، ثم ركب رسول الله فأفاض إلى الحرم فصلى الظهر وشرب من ماء زمزم.

جبل عرفة

يقع جبل عرفة خارج حدود الحرم على الطريق الذي يربط بين مكة والطائف، حيث يقع شرقي مكة بنحو 22 كم وعلى بعد 10 كم من منى و6 كم من مزدلفة، وإجمالي مساحته تُقدّر بحوالي 10,4 كم². منطقة عرفة أو عرفات عبارة عن سهل منبسط محاط بسلسلة من الجبال يأخذ شكل القوس، يبلغ طولها حوالي ميلين وعرضها كذلك. لعرفات أربعة حدود، الأول ينتهي إلى حافة طريق المشرق، والثاني إلى حافات الجبل الذي وراء منطقة عرفات، والثالث إلى البساتين التي تلي قرية عرفات، وهذه القرية على يسار مستقبل الكعبة إذا وقف بعرفات، والرابع ينتهي إلى وادي عرنة. في الوقت الحالي تم وضع علامات حول منطقة عرفة أو عرفات تبين حدودها، ليتنبّه لها الحاج. حدود عرفة من ناحية الحرم هي نمرة وثوية وذي المجاز والأراك، وهي مناطق لا يجوز للحاج الوقوف بها كونها خارج عرفة. يوجد هناك علمان في بداية المنطقة وآخران في نهايتها وذلك لتحديد المنطقة، وبين الأعلام تقع بطن عرنة التي قال فيها النبي محمد: «عرفة كلها موقف إلا بطن عرنة». يحد عرفات من الغرب وادي عرنة الذي يقع فيه مسجد نمرة، ومؤخراً أصبح المسجد بعد التوسعة داخل منطقة عرفة سوى مقدمته التي هي خارج حدود عرفة.

قال ابن عباس: "حدُّ عرفة من الجبل المُشرف على بطن عُرَنة إلى جبالها إلى قصر آل مالك، ووادي عرفة".

وتقع عرفة على الطريق بين مكة والطائف شرقي مكة بنحو 22 كيلو متر، وعلى بُعد 10 كيلو متر من منى و6 كيلو متر من مزدلفة، ويقرب طول عرفة ميلين، وعرضها كذلك، وهي سهل منبسط محاط بسلسلة من الجبال على شكل قوس كبير. وحدود عرفة من ناحية الحرم هي نمرة، وثوية، وذي المجاز، والأراك، أما الحدود الثلاثة الأخرى لعرفة، فهي سلسلة من جبال سوداء، أبرزُها أم الرّضوم، وقد وضع لعرفة علمان برمزان الى بدايتها، وعلمان برمزان لنهايتها، توضيحا لمن يجهل ذلك.



2017
وزارة المالية
قطاع الامانة العامة
MINISTRY OF FINANCE



اعلان هام

أعلنت وزارة التخطيط، خطة التنمية المستدامة
خلال العام المالي المقبل ٢٠١٧ و٢٠١٨.
وخطة التنمية المستدامة متوسطة المدى "٢٠١٧/٢٠١٨ و٢٠١٩/٢٠٢٠".
وقالت وزارة التخطيط، إن خطة التنمية المستدامة تستهدف
زيادة معدل النمو الاقتصادي، إلى ٤.٦٪ في ٢٠١٧/٢٠١٨.
مدفوعا بمعدل استثمار بنحو ١٦٪، وزيادة معدل النمو إلى ٦٪ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠
مدفوعا بمعدل استثمار في حدود ١٧.٢٪.
كما تستهدف خطة التنمية المستدامة، خفض معدل البطالة إلى ١١.٨٪
خلال العام مقارنة بمعدل يبلغ ١٢.٣٪ متوقع في ٢٠١٦/٢٠١٧.

القرية المصرية بين النور و الظلام ،،،،،،،،،،،،،،،، الريف مهبط الشعر وخياله ، ونبض مهجته ، وملهم روعته وجماله ... فهو المنهل الذى يروى ظمأ الشعراء ، وعطش الفنانين والأدباء ..... عند بزوغ الفجر يبوح الصبح بسره ، ويبث طلائعه وبره ، فتسمع حفيف الأطيار ، التي تعانق النهار ، لتبدأ الغناء والطرب ، في ملحمة ملهمة ، يشدو البلبل الصداح ، فتهتف العصافير مهللة بقدوم الصباح ، والأرض يفترشها السندس الأخضر الذى يسحر العيون ، برونقه ونضرته ، وطيب نسيمه المداعب للغصون ... ها هو الريف بحسنه يتغنى الشعراء بجماله ، ويقرضون الشعر في وصف حاله في أمسية ملحمية لإلقاء الشعر قام بإعدادها أهالي قرية بنوان التابعة لمركز المحلة الكبرى بمحافظة الغربية بدعوة من السيد الاستاذ عبد الحميد الشوادفى من شعراء القرية و عضو في رابطة شعراء مصر و بمساعدة السيد الاستاذ عنتر ضيف مسؤول رابطة شعراء في حب مصر عن دائرة محافظة الغربية و بحضور السيد الاستاذ يحيى المصري رئيس الرابطة و السيد الدكتور عمر شريف عضو مجلس إدارة الرابطة و لفيف من السادة الشعراء الافاضل من اعضاء الرابطة و شعراء القرية و أهلها..... حيث أسفرت الامسية عن اكتشاف العديد من المواهب الغنية والادبية بين أبناء القرية التي كانت تختفي في حقول بلدة بنوان ولم يشعر بها أحدا من مسئولي الهيئات الثقافية ولم يدركوا أن بين زراعات الحقول الخضراء تنموا المواهب الحقيقية التي تعاني من التهميش والاهمال ..... ولذا سارعت إدارة رابطة شعراء في حب مصر بالاهتمام بهذه الندوة الثقافية واحتضان تلك المواهب ورعايتها وتقديم الدعم الفني لها تمهيدا لاعداء فريق من البراعم اصحاب المواهب الادبية والفكرية لنساهم في الارتقاء بالكلمة ورفع مستوى الثقافة المصرية والعربية والمساهمة في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ وعودة مصر لدورها الريادي في نشر الثقافة والمعرفة بين ابناء الأمة العربية ونكون فخرا للوطن.



مشروعات الامانة العامة:

يقوم قطاع الامانة العامة بعدة مشروعات لتطوير مبني القطاع وتشمل مشروعات التطوير الاتي:

- ميكنة الامانة العامة. قام قطاع الامانة العامة بالتعاقد مع الشركات المتخصصة لتجهيز وتركيب شبكة معلومات لمبني الامانة العامة وذلك لتوفير الوقت وسرعة انجاز الاعمال بين الإدارات وديوان عام الوزارة. وكذا جهاز مانع انقطاع التيار الكهربائي للحفاظ على استمرار الأعمال للأجهزة المستخدمة.

- تطوير الشبكة الكهربائية وإنذار الحريق:

- وتشمل جميع الاعمال الخاصة بالأحمال الكهربائية والإضاءة.

- تطوير أعمال الصيانة.

- وتشمل تطوير الاعمال الخاصة بشبكة الصرف الصحي حفاظا على سلامة المبني وخدمة السادة العاملين وتطوير منظومة الحريق ومعالجة الشروخ لضمان سلامة العاملين وسلامة المبني.

وزارة المالية
قطاع الامانة العامة
MINISTRY OF FINANCE

تقرير مصر حول التنمية المستدامة



2017

عرضت الدكتورة سحر نصر وزيرة التعاون الدولي، خطة مصر لاتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، حيث أوضحت أن الدراسات التي أجرتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أشارت إلى أنه سيتم فقد شاطئ "جليم " بالإسكندرية إذا ارتفع مستوى البحر نصف متر فقط، وفى مثل هذه الحالة ستتجاوز قيمة خسائر الأراضي والمباني والسياحة 32.5 مليار دولار، كما "تقدر خسائر الأعمال بـ127 مليون سنويًا نظرًا لأن معظم الفنادق والمعسكرات السياحية تقع على بعد 200-300 متر من حافة الشاطئ، وتفيد التقارير بأن كل ارتفاع في مستوى البحر بمقدار متر يقابله 8 ملايين فرد في مصرفي سبتمبر 2015 طرحت أجندة 2030 للتنمية المستدامة خلال قمة الامم المتحدة التاريخية التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة SDGs، والتي تتسم بكونها طموحة للغاية وذات رؤية تحويلية، وذلك بالإضافة إلى اعتماد أجندة أديس ابابا في يوليو 2015 لتمويل الأنشطة التنموية، واتفاق باريس بشأن التغير المناخي في ديسمبر من ذات العام، مما يجعل عام 2015 عام المفاوضات التي مهدت الطريق لإعادة تشكيل صيغة التنمية المستدامة للسنوات الـ15 المقبلة. وتعمل مصر بفاعلية على الاستعداد واجراء المفاوضات لمواكبة هذه الصيغة الجديدة وستظل تأخذ على عاتقها تنفيذ هذه الاتفاقات التاريخية بفاعلية من خلال التعاون الذي يحقق الفائدة المشتركة، بهدف القضاء على جميع أشكال الفقر وعدم المساواة والتطرق لمشكلة التغير المناخي مع ضمان عدم تجاهل أي طرف معني.

واعتمدت مصر منهجا يتسم بمستوى عال من الطموح والالتزام والابتكار للالتزام بهذه الأجندة التحويلية، وفي سياق أجندة 2030 طرحت مصر في 2015 استراتيجيتها للتنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، وتعد هذه الرؤية الطموحة غير مسبوقة من حيث نطاقها وأهميتها على المستوى القومي، فهي تغطي أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتحدد المبادئ الأساسية التي سترشد مصر في تحقيق أهدافها التنموية، والهدف الأشمل لهذه الاستراتيجية هو بناء اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع، يعتمد على الابتكار والمعرفة، مبني على العدل والتكامل الاجتماعي والمشاركة في نظام بيئي تشاركي متوازن ومتنوع، وذلك من خلال استثمار المكان الفريد ورأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين في عملية تدفعها الدولة بمشاركة تامة مع جميع الشركاء المعنيين. وبالرغم من ذلك، إلا أن هذا التحول الجديد في الصيغة على مستوى العلاقات الدولية التي تغير مصادر ومستوى معرفة

وممارسات التنمية يتجلى عنها عدد من التحديات على المستوى القومي والاقليمي والمستويات الدولية والتي قد تبطئ من عملية تحقيق هذه الاهداف التنموية. والتغلب على هذه التحديات تحتاج إلى تكاتف الجهود بروح من المسئولية المشتركة عن الإطار التحويلي الدولي للتنمية على المستوى العالمي، مع أخذ في الاعتبار عدم التكافؤ من حيث القدرات والموارد بمختلف الدول. فلن يتحقق ذلك إلا من خلال مشاركة المعرفة والخبرات حول الابتكار والتمويل وبناء القدرات ونقل المعرفة والتكنولوجيا، والأهم من ذلك التعاون الانمائي الدولي في مجال التمويل من أجل تحقيق التنمية، وذلك لضمان إتاحة السبل اللازمة للتنفيذ، بما يعكس الالتزام الدولي القوي بنهج "عدم تجاهل أي طرف".

ففي حين أن الجهود المصرية تنم عن الاصرار والطموح إلا أننا على وعي بالتحديات التي تفرضها الطبيعة الشمولية للتنمية المستدامة، فهذه الأجندة تحدد بوضوح المسئولية الدولية لتحيق التحول الفعال والتوازن بين المحاور الثلاث للتنمية المستدامة من أجل حماية حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

فليس من اليسير الوصول إلى أعلى مستويات التنمية والتقدم وتحقيق العدل الاجتماعي مع أخذ في الاعتبار أثر ذلك على الكوكب والحفاظ على احتمالات التنمية المستقبلية، إذ يتطلب ذلك، ضمن غيرها من الأمور، التواصل بانفتاح وفاعلية مع التطرق الدائم إلى المشكلات والأخطاء والعوائق، والتوصل لاتفاق جماعي حول رؤية استراتيجية وعملية مشتركة تربط بين الأهداف قصيرة المدى بتلك متوسطة وطويلة المدى، وإجراء تحليلا وتقييما شاملا موثوقا به. ويصعب تحقيق كل ما سبق دون وجود أعلى مستوى من قابلية التطبيق والنمو على المستوى المؤسسي. ويطرح ذلك سؤالا بشأن كيفية تأسيس نهج "الحكومة بأكملها" بما يدعم تخطيط السياسات والتنفيذ والمتابعة والمراجعة والتعليم والاعتماد، فإن فاعلية السياسات والتطرق لها بشكل فعلي لإطلاق وتنمية كامل القدرات البشرية يمهد الطريق بشكل أساسي نحو تحقيق الرخاء المستدام للشعوب، كما أن التجربة الدولية توضح أهمية الحفاظ على الاختلافات الثقافية والاخلاقية والدينية واحترامها، والحق في تحديد المصير بالإضافة إلى الوحدة والسيادة الوطنية. إن أجندة التنمية المستدامة 2030 تقدم فرصة تاريخية لتصحيح مسار التنمية لمستقبل شعوب العالم ولكوكبنا، وهذا الجزء من العالم، والذي يعد مهد الحضارات، يقدم توقعات واعدة لإحياء وتحقيق عقود من الانجازات والقيادة والادارة لشعوب هذا الكوكب وخاصة للشباب من الجنسين ولبيئتهم الثقافية والطبيعية القيمة. مع فهم التحديات وجمع الموارد القومية والاقليمية والدولية اللازمة لمقابلة هذه التحديات، مع تقديم الضمانات التي تحمي من تهديداتها والتطرق بشكل منفتح للتحديات، سيشكل النهج الفعال لتحقيق التنمية المستدامة الذي سيؤدي إلى "تحول عالمنا"، مع ضمان عدم تجاهل أي طرف. الفصل الأول اعتمدت مصر منهج لتحقيق التنمية المستدامة يتصف بمستوى عال من الطموح والالتزام الحازم والابتكار الديناميكي. فقد أثبتت مصر أنها دولة قوية ومقاومة لجميع أنواع التحديات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وذلك على جميع المستويات القومية والاقليمية والدولية. فعبر السنوات السبع الماضية، استطاعت مصر، مستلهمة من حضارتها العريقة، أن تتغلب على التحديات التي فرضتها الأزمة الاقتصادية والمالية في 2008 والاضطرابات الاجتماعية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي بدأت في عام 2010 وثورتي 25 يناير و30 يونيو، وبالرغم من هذه التحديات استطاعت مصر أن تبني أساس قوي للتنمية المستدامة من خلال القيادة السياسية الطموحة والمبصرة وبدعم قوي من الشعب بالإضافة إلى التعاون الاقليمي والدولي.

على المستوى القومي تعد التنمية الشاملة والمستدامة قيمة دستورية أساسية وهدف استراتيجي شامل وقبل طرح أهداف التنمية المستدامة في 2015، الزمت مصر نفسها بتحقيق التنمية المستدامة من خلال الدستور المصري الذي تم اصداره واعتماده في 2014. إذ يتوافق هذا الدستور المعدل توافقا كبيرا مع فلسفة ومبادئ وأهداف التنمية المستدامة 2030، وقد تم اعتماده من خلال إجراء استفتاء شعبي.

وهو يتطرق إلى المحاور الثلاث للتنمية المستدامة بالإضافة إلى العديد من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة في مواده المختلفة، وذلك في صورة أهداف قومية، مع ربط جميع القطاعات والمستويات الحكومية ببعضها البعض، كما ينادي مختلف الشركاء للمشاركة في العملية التنموية التي تقودها الدولة. فالدستور الجديد يعد انجازا كبيرا مقارنة بالدستور السابق فيما يتعلق بحماية حقوق المواطنين في التعليم والصحة والحماية والتطوير. ويحتوي على مواد بشأن ترسيخ الحكومة والمساواة والعدل الاجتماعي. وهو دستور حديث يضمن الحقوق الدستورية للمواطنين مع عدم تجاهل أي طرف. وتبذل الدولة المصرية جهودا كبيرة على المستوى الاقليمي بالتعاون مع شركائها الاقليميين لمواجهة تحديات امن المياه والطاقة والإرهاب والتهجير القسري والهجرة غير الشرعي، بالإضافة إلى ذلك، قادت مصر العالم في المفاوضات التي جرت حول التغير المناخي في مؤتمر 21COP في باريس، كما طرحت من خلال السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي بصفته منسق لجنة رؤساء الدول للتغير المناخي CAHOSCC مبادرتين افريقيتين هما "مبادرة افريقيا للطاقة المتجددة" و"مبادرة التكيف الافريقي"، كما رأست مصر حديثا اللجنة العاشرة للتنمية المستدامة في افريقيا لضمان التنفيذ المتكامل لأجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة. وفي إطار رئاسة مصر لمؤتمر وزراء البيئة الأفارقة (2015-2017) استضافت مصر الجلسة السادسة للمؤتمر في ابريل 2016 حيث تم اعتماد القرار 6/SS1DSS بواسطة الوزراء الأفارقة حول تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة وأجندة الاتحاد الافريقي 2063.

وقد شاركت مصر بفاعلية في الاستعداد واجراء المفاوضات في المنتديات الدولية العديدة بشأن أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وستظل حريصة على التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقات التاريخية من خلال التعاون الذي يحقق الاستفادة المتبادلة من أجل إنهاء جميع أشكال الفقر وعدم المساواة والتطرق إلى مسألة التغير المناخي، مع ضمان عدم تجاهل أي طرف. وقد صوت أكثر من 17000 مواطن مصري بشأن أولويات العالم وبناء رؤية جماعية استعان بها قادة العالم في وضع أجندة 2030. وبالتعلم من الماضي والاستلهام من الحاضر تمهد مصر الطريق من خلال تطوير "استراتيجية التنمية المستدامة القومية: رؤية مصر 2030" على اساس روح الدستور الجديد وجعل التقدم والرفاهية أهدافا رئيسية، يتم تحقيقها من خلال التنمية المستدامة والعدل الاجتماعي والنمو الجغرافي والاجتماعي المتوازن. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مقابلة الحاجة لتطوير رؤية استدامة سياسية واقتصادية واجتماعية موحدة طويلة الأجل تأخذ الأبعاد البيئية في الاعتبار، لتعد اساسا لخطط التنمية قصيرة ومتوسطة الأجل على المستويات القومية والمحلية والقطاعية، لمقابلة طموحات المواطن المصري. كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى إشراك جميع الشركاء بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق هذه الرؤية والاهداف. وتهدف كذلك إلى تمكين البرلمان من متابعة تنفيذ أهداف وبرامج ومشروعات الاستراتيجية طبقا لجداول زمنية محددة ومجموعة واضحة من مؤشرات الأداء الرئيسية الذكية. أما على المستويين الاقليمي والدولي، تسعى الاستراتيجية لأن تتوافق أهدافها مع اهداف أجندة 2030 واستراتيجية التنمية المستدامة الخاصة بالاتحاد الافريقي.



وزارة المالية
قطاع الامانة العامة
MINISTRY OF FINANCE

الفصل الثاني:

طرحت الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 في عام 2016 والتي استرشدت بأجندة 2030 وطورت بالتشاور المكثف مع الشركاء، أي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. يعطي هذا الفصل نبذة عن استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، ويوضح منظور الاستراتيجية القومية ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يسلط الضوء على دور مختلف الشركاء في تخطيط استراتيجية التنمية المستدامة. وسيقدم دليلا مبدئيا على مستوى التوافق بين الاستراتيجية القومية وأهداف التنمية المستدامة من حيث الأهداف والغايات. وأخيرا سيقدم هذا الفصل تحليلا متعمقا حول ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة وتحليلا موضوعيا حول المرأة والطفل والشباب واللاجئين في ضوء موضوع المنتدى السياسي رفيع المستوى القادم بشأن التنمية المستدامة "ضمان عدم تجاهل أي طرف". طبقا للدستور الجديد المعتمد في يناير 2014 قررت الحكومة على القور تخطيط وتنفيذ مشروعات قومية ضخمة تخدم أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. ثم عممت هذه المشروعات بعد ذلك في الاستراتيجية القومية الجديدة للتنمية المستدامة واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. وتم صياغة الاستراتيجية من خلال عملية شاملة وتكاملية ضمنت اشراك جميع الجهات الحكومية وقطاعات المجتمع المختلفة والمؤسسات الاكاديمية والمجتمع المدني. وتم اعتمادها من قبل البرلمان المنتخب حديثا في ابريل 2016. تعد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية 2030 المظلة القومية التي سيتم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظلها، وتعكس هذه الاستراتيجية أولويات المصريين لتوفير مستقبل أفضل لهم وللأجيال القادمة وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتنوعة واستكشاف الفرص غير المستغلة. وتعتمد استراتيجية التنمية المستدامة على مبادئ الاستدامة وتسترشد بمبادي التنمية المستدامة العالمية. وسيتم تنفيذ الاستراتيجية بواسطة جميع الشركاء بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وهيئات التنمية الدولية في مسعىً مترابط تركز خطة التنمية المستدامة والميزانية للسنة المالية 2017/2016 في الأساس على تحقيق النمو الاقتصادي الشامل وتعزيز العدل الاجتماعي وزيادة معدلات التوظيف بالأخص للشباب. سيكون النمو نموا شاملا يضمن الاستدامة وحفظ حقوق الأجيال القادمة وسيفيد في الأساس الفقراء وسيحسن الخدمات المقدمة لهم بما في ذلك الاسكان والمياه والصرف والصحة والتعليم، وسيضمن وصول الدعم للفئات المستهدفة والأكثر احتياجا، فالخطة والميزانية تشجعا على قيام القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني بالمشاركة الإيجابية تحقيق الاهداف وتنفيذ البرامج والمشروعات المختلفة. فأولويات الخطة والميزانية تتضمن الوفاء بالشروط الدستورية، لرفع الحصة المخصصة في الميزانية لتنمية الموارد البشرية، تحديدا للتعليم والصحة والبحث العلمي، مع توزيع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بالعدل جغرافيا. فالخطة والميزانية تحددا الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الكمية وتربطها ببرنامج التنمية المستدامة متوسط الأجل 2016-2018 واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

الفصل الثالث:

يسلط هذا الفصل الضوء على ثلاثة أهداف محددة ويقدم تحليلا عميقا لتقدم سير التنفيذ والتحديات التي تواجهها. هدف التنمية المستدامة الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان يعد القضاء على الفقر من الأولويات الرئيسية للحكومة المصرية والبرلمان المصري. طبقا لدليل الفقر متعدد الأبعاد (MPI) شهدت مصر انخفاضا تدريجيا في الفقر متعدد الابعاد من 8.2% في عام 2005 إلى 3.6 في المائة في عام 2014. وتعكس هذه التغيرات الايجابية التقدم الذي حققته مصر في التطرق إلى الفقر المضجع والحرمان الذي يعانيه الفئات المهمشة والضعيفة. وبالرغم من هذا التوجه الايجابي المحقق في القضاء على الفقر المضجع إلا أن معدل الفقر القومي ارتفع من 16.7% في عام 2000/1999 إلى 26.3% في عام 2012/ 2013. ويوضح هذا الرقم أن حوالي 22.5 مليون مصري غير قادر على الوفاء باحتياجاته الأساسية من المأكل وخلافه. وبالرغم أن مؤشرات الفقر الدولية تشير إلى وجود تحسينات إلا أن خط الفقر القومي يظهر توجه معاكس يتمثل في زيادة حادة في معدل الفقر. وقد تكون هناك أسباب عديدة وراء هذه المفارقة ولكنها تسلط الضوء على أهمية وجود معلومات مقترنة بالسياق وبيانات مقسمة ومحدثة باستمرار على المجموعات المختلفة لفهم أبعاد الفقر المختلفة وتعقيداته. ومن ضمن الجهود التي اتخذتها الحكومة المصرية للحد من الفقر وضع عدة خطط وبرامج تهدف إلى توسيع نطاق الحماية المجتمعية والتطرق بفاعلية إلى نقاط الضعف متعددة الجوانب ورفع قدرة الشعب المصري على الصمود وتعجيل عملية القضاء على الفقر بشكل مستدام، ويشمل ذلك ضمن أمور أخرى: زيادة المعاشات من التأمين الاجتماعي. إنشاء مراكز لوجيستية لتجارة الحبوب وتخزينها للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي. تعديل قانون التأمين الاجتماعي لتقديم التأمين الاجتماعي للمزارعين ممن يملكون أكثر من فدان واحد. إصلاح نظام دعم الوقود والغذاء. إدخال سجل قومي موحد لتطوير قاعدة بيانات موحدة للتأمينات الاجتماعية وربط المساعدة الاجتماعية بالكارت الذكي لتيسير الحصول على الخدمات وتعزيز فاعليتها. طورت وزارة التضامن الاجتماعي برامج عديدة وتسعى جاهدة لتطوير المزيد منها لمساعدة الفئات المحتاجة. هناك برنامج قومي رئيسي موجه إلى المواطنين المحتاجين وهو "برنامج الاسكان الاجتماعي" من خلال وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية. ويهدف هذا البرنامج إلى توفير سكن لائق لمحدودي الدخل في جميع المحافظات بتكلفة إجمالية قدرها 150 مليار جنيه مصري خلال خمسة سنوات. للتغلب على مشكلة العشوائيات جاري تنفيذ مبادرة قومية ضخمة بالتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، وتم تسليم المرحلتين الأولى والثانية بنهاية مايو 2016 (مشروع تحيا مصر ومشروع الأسمرات). طرح خطة عمل شاملة لتطوير القرى الأكثر فقرا. برامج تحويل النقدية وما يشابهها.

هدف التنمية المستدامة: جعل المدن شاملة وآمنة وصامدة ومستدامة السياسة العمرانية القومية السياسة العمرانية القومية التي يتم اعدادها في الوقت الحالي تحت إشراف وزارة الاسكان تتطرق إلى التنمية العمرانية من منظور متعدد الأبعاد، وفي السياق المصري تم تقديم المبادرة الأولى لإعداد السياسة العمرانية القومية لمصر رسميا من قبل وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من خلال اجتماع مجموعة من الخبراء في يونيو 2015.اضافة إلى ما سبق، تمت المناقشة في احدى جلسات المنتدى المصري الحضري الأول EUF التي نظمتها وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية مع وزارة الدولة للتطوير الحضري والعشوائيات وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، ونظرا لأن عملية التنمية العمرانية تعد عملية متعددة الاوجه لذا يتطلب الإطار المؤسسي لصياغة وتنفيذ سياسة التطوير العمراني إجراء تنسيق مؤسسي داخلي ومتداخل، على أن تعمل المؤسسات الرئيسية فقط مع بعضها البعض، والتي من المتصور أن تشمل الوزارات المسئولة عن البنية الأساسية والحكومة المحلية والاقتصاد والمال والبيئة والموارد الطبيعية والتجارة والزراعة بالإضافة إلى شركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وتعد السياسة القومية العمرانية عملية تشاركية حيث يتم اشراك جميع الشركاء العمرانيين في تصميم وتنفيذ إطار التنسيق، ويتضمن ذلك العديد من القطاعات الوزارية والسلطات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والبحث، والهدف من هذه السياسة هو توجيه الوزارات والسلطات المحلية المعنية لإرشاد عملية صنع القرار، كما أنه يجب أن يدعم عملية صنع القرار خطة متابعة محددة بمؤشرات وأهداف يمكن تقسيمها على القطاعات والشركاء. ورؤية السياسية العمرانية القومية تتمثل في "التطوير العمراني المنسق للفرص الاقتصادية المستدامة " الخطط الاستراتيجية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في محافظة واحدة تُعد الخطط الاستراتيجية العامة واحدة من الأدوات الرئيسية للتخطيط العمراني على المستوى المحلي، حيث تم إعدادها لجميع المحافظات، والمدن، والقرى المصرية بواسطة الهيئة العامة للتخطيط العمراني. وتعتبر الخطة الاستراتيجية خطة تنموية تضع رؤية للتنمية المستقبلية في المدن والقرى والمحافظات حتى عام 2027، حيث أنها تصف التحديات، والفرص، والأولويات والمجالات ذات الأولوية للاستثمارات والمشروعات. وتم إعداد الخطة الاستراتيجية من خلال عملية تشاركية بالتعاون مع الحكومة، والإدارة المحلية، والمجتمع المدني المحلي.

واتفقت كلا من الخطة الاستراتيجية للهيئة العامة للتخطيط العمراني ومحافظة قنا على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة باعتبارها واحدة من نتائج تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمحافظة. كما تقوم الهيئة المذكورة بدراسة امكانية الغاء هذه العملية خلال مرحلة تنفيذ الخطط الاستراتيجية في المحافظات، والمدن والقرى، مما يعني وجود حملات توعية بين المساهمين المعنيين في المحافظة للتركيز على أهمية أهداف التنمية المستدامة. وسيتم بعد ذلك إجراء تقييما لأداء المحافظة الحالي طبقا لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، للتحقق من توافق رؤية محافظة قنا مع الأهداف المشار إليها. وعقب ذلك، ستحدد الخطة الاستراتيجية كيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المحافظة مع التركيز على المشروعات والاستثمارات ذات الأولوية. المدن الجديدة تجديد المفاهيم الخاصة بإنشاء المدن الجديدة: قامت مصر بالفعل بإنشاء تنمية 23 مدينة، منها 5 مدن لم يسكنها أحد حتى الآن. واستهدف البرامج الأصلي والمعدل الخاص بهذه المدن الجديدة استيعاب 11 مليون مواطن بحلول عام 2012 (وهو العام المستهدف لكثير من لمدن مثل مدينة العاشر من رمضان)، و21 مليون مواطن بحلول عام 2030. ومع ذلك تشير الإحصاءات الرسمية إلى استيعاب المدن الجديدة بالكاد لعدد 0.85 مليون مواطن في عام 2006، ليصل هذا الرقم إلى5.4 مليون مواطن في عام 2013 طبقا لتقديرات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، مما يوضح قدرة هذه المدن على استيعاب 5 مليون مواطن جديد في السنوات القليلة الأخيرة بدون تطوير مناطق جديدة. كما أنه يمكن لهذه المدن استيعاب 15.6 مليون مواطن جديد في السنوات الـ 17 القادمة، وهو ما يساوي قدرة جميع المستوطنات المدنية والريفية في مصر، مما يعكس الدور المحوري للمدن الجديدة في عملية التحضر المستقبلية في مصر. تطوير المناطق العشوائية وغير الرسمية يُعد تطوير العشوائيات من أهم الركائز لتحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة وواحد من الأولويات الرئيسية للحكومة، حيث تم بذل الكثير من الجهد في هذا الشأن من أجل إتاحة ظروف معيشية آمنة ومناسبة لقاطني هذه المناطق، وتم إنشاء "آلية تطوير المناطق غير الرسمية" كصندوق لدعم الحكومة المحلية في توفير مسكن آمن، مع اعطاء الأولوية للتعليم وتطوير العشوائيات. ويضمن نطاق عمل هذه الآلية تمكين نظام التنمية الخاص بالآلية بتحقيق أهدف التنمية المستدامة، بحيث لا يوفر مسكن صحي وآمن فحسب، بل يحسن كذلك المستوى المعيشي ويقضي على الفقر بين سكان هذه المناطق. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره بالرغم أن حصة مصر في انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية تقدر بـ 0.6%[3] من المجموع الكلي لهذه الانبعاثات، إلا أن مصر لا زالت عرضة لمخاطر التغير المناخي. وطبقا للدراسات التي أجرتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ، من المحتمل أن يتم فقدان جزء كبير من شمال دلتا لنيل مستقبلا نتيجة عوامل الإغراق والتعرية، مما سيؤدي إلى فقد الأراضي الزراعية والمناطق الحضرية. وبالنسبة لمحافظة الاسكندرية، يوجد منطقتين اقتصاديتين من المناطق الأكثر عرضة للخطر: المناطق المنخفضة والشواطئ (الراعي وآخرون، 1995). وتعتبر المناطق المنخفضة في الاسكندرية، التي أنشأت عليها الاسكندرية، عرضة للإغراق، والتشبع، والفيضانات، والتملح في ظل ارتفاع مستوى البحر المتزايد. ويمكن فقد شاطئين (حليم والشاطبي) حتى مع ارتفاع مستوى البحر لنصف متر فقط، وفي مثل هذه الحالة، ستتجاوز قيمة خسائر الأراضي والمباني والسياحة 32.5 مليار دولار. وتقدر خسائر الأعمال بـ 127 مليون سنويا نظرا لأن معظم الفنادق والمعسكرات السياحية تقع على بعد 200-300 متر من حافة الشاطئ. وتفيد التقارير بأن كل ارتفاع في مستوى البحر بمقدار متر يقابله 8 مليون فرد في مصر. ولمواجهة تحديات التغير المناخي، بذلت مصر جهودا كثيرة على المستويات الدولية، والإقليمية، والقومية. فعلى لمستوى الدولي، وقعت مصر على الاتفاق الإطاري للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي بتاريخ 9 يونيو 1992 وصدق البرلمان عليه في 5 ديسمبر 1994. كما وقعت مصر على بروتوكول كيوتو في عام 1999 والذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 12 ابريل 2005. وأخيرا، وافقت مصر على اتفاق باريس للمناخ الذي وُقع في 22 ابريل 2016 في المؤتمر العام بمقر الأمم المتحدة بنيويورك والذي ينتظر تصديق البرلمان المصري. وقدمت مصر أيضا المساهمات القومية المحددة الخاصة بها في نوفمبر 2015. وعلى المستوى الإقليمي، كانت مشاركة مصر في المفاوضات الخاصة بالتغير المناخي متوافقة مع موقف الدول النامية بشكل عام، وباقي القارة الافريقية بشكل خاص، حيث رأست مصر الوفد الإفريقي الذي تولىالتفاوض قبل وخلال مؤتمر باريس من عام 2015 حتى 2016. كما كان لمصر دورا فعالا في تحقيق توافق الآراء حول مبادئ عديدة بين الدول الافريقية، منها التصدي لمخاطر التغير المناخي كأولوية قصوى، والمشاركة في الجهود الدولية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وفقا للمسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، وأهداف التنمية المستدامة التي تتطلب تقديم التمويلات اللازمة، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا من خلال تنفيذ الآليات الدولية المنصوص عليها في المادة 4 من الاتفاق الاطاري للتغير المناخي والمادة 9 من اتفاق باريس. كما قادت مصر مبادرتين في عام 2015، الأولى هما مبادرة الطاقة المتجددة بإفريقيا ومبادرة افريقيا للتغير المناخي لدعم المنطقة في مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي. وعلى المستوى القومي، أصدرت مصر التقرير الأول للاتصال الوطني في عام 1999، والتقرير الثاني في عام 2010. وتم الانتهاء حاليا من التقرير الثالث وفي انتظار نشره. وفي عام 2011، أعدت مصر الاستراتيجية القومية للتكيف مع التغيرات المناخية والتي حددت جميع المخاطر التي ستواجهها الدولة نتيجة للتغير المناخي وخطط لكيفية التصدي لهذه التغيرات. كما قدمت مصر المساهمات القومية المحددة لها في الاتفاق الاطاري للأمم المتحدة في نوفمبر 2015 وبدأت مؤخرا في العمل على إعداد تقرير محدث يصدر كل عامين بشأن قوائم الغازات الدفيئة.

تحليل موضوع المنتدي رفيع المستوي للتنمية المستدامة 2016 "ضمانعدم تجاهل أي طرف" يُعد تمكين المواطنين عنصر أساسي ضمن أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا السياق وطبقاً للدستور المصري[4]، تبنت الحكومة المصرية منهج شامل للتحقق من دمج جميع المواطنين، دون النظر إلى النوع، أو الطبقة الاجتماعية، أو



القدرة، أو وضع المهاجرين. ويظهر التقرير بعض الأمثلة على المبادرات الحالية الخاصة بتلك المجموعات التي تكون عرضة للإهمال، ومنهم المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة والشباب والمواطنين تحت خط الفقر واللاجئين. الفصل الرابع يعتمد التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة بشكل أساسي على اطار التمويل الشامل الذي يتعدى الترامات المساعدات الانمائية الرسمية ويشمل الضمان الفعال للتمويل من خلال إعادة هيكلة الميزانية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتزامن مع تمويل القطاع العام والخاص. وفي يوليو 2015، وافقت اللجنة الوزارية على اطار تمويل وتنفيذ التنمية المستدامة يعرف بجدول أعمال أديس أبابا، حيث أنه قدم حزمة شاملة من الإجراءات من خلال الدول الأعضاء بالاضافة الى اكثر من 100 من التدابير الملموسة لتمويل التنمية المستدامة، وتحويل الاقتصاد العالمي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ووضع اطار عالمي جديد لتمويل التنمية المستدامة، بحيث يكون هناك توافق بين جميع السياسات النقدية والأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتم التحقق من أن التمويل مستقر ومستدام وأنشأ جدول الأعمال مؤسسة قوية لدعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 عن طريق الحصول على موارد للتمويل، والتكنولوجيا والابتكار، ودعم التجارة والقدرة على تحمل الديون. كما يعتبر جدول الاعمال بمثابة دليل للإجراءات التي يقوم بها جميع المساهمين، سواء الحكومات أو المنظمات الدولية أو قطاع الأعمال أو المجتمع المدني أو المتطوعين، ويدعو الهدف 17 الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها لتخصيص 0.7% من إجمالي الدخل القومي للمساعدات الانمائية الرسمية، حيث أنه يهدف لتعبئة الموارد المحلية للحد من الاعتماد على الدعم الأجنبي وتعزيز التعاون الدولي في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار ودعم نظام تجاري متعدد الأطراف. ومن حيث التنفيذ، تعتبر رؤية مصر 2030 منصة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من المؤسسات الحالية، ويعتمد نجاح تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أساسي على القدرة على تجاوز التحديات المحددة في استراتيجية التنمية المستدامة لمصر. ووفقا للمعايير الدولية، تعكس الاستراتيجية أعلى مستوى من الالتزام والتركيز، حيث تم تحديد جميع الركائز وسيتم إنجاز الأهداف القياسية والأهداف الفرعية بحلول عام 2030. وتم تحديد التحديات والسياسات والمبادرات والبرامج الحالية والمستقبلية. كما تم تحديد المدخلات والمخرجات ومؤشرات الأداء الرئيسية الاستراتيجية، والقائمة على النتائج لكل ركيزة من الركائز. وتم اقتراح مؤشرات جديدة وتحديد منهجها بواسطة جميع الشركاء المعنيين، حيث تشمل الأهداف والمؤشرات قطاع واسع ومتوازن من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وحيث أن الأجيال الحالية تؤثر على الأجيال القادمة، وليس العكس، أقرت الاستراتيجية المصرية بحقوق الأجيال القادمة كنوع من التوجيه لتحقيق المساواة بين الأجيال. وبناءً على النهج التشاركي المتبع في الإعداد للمستند الاستراتيجي، شملت الأهداف الرئيسية لاستراتيجية التنمية المستدامة في مصر تمكين جميع المساهمين في المشاركة في التخطيط والإعداد وعملية التنفيذ، وقامت منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بدور رائد. وعُقد عدد كبير من الجلسات وورش العمل بوجود مشاركة فعالة من الخبراء والأكاديميين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومسؤولي الحكومة ومؤسسات التنمية الدولية خلال مرحلة إعداد لاستراتيجية. وتمثل مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في التخطيط والتنفيذ والمتابعة حجر الأساس في الاستراتيجية.

الخاتمة: كان الهدف من هذا التقرير التطوعي هو تقديم المراجعة الأولى على المستوى القومي لأجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. كما أن الهدف منه هو تحديد الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة في مصر والتدابير والإصلاحات المخطط لها، والتحديات المتوقعة. ويهدف أيضا إلى المساهمة في الجهود الدولية بشأن كيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على ارض الواقع وترجمتها إلى سياسة حقيقية وأجندة عمل تعزز من رفاهية المواطنين في مصر وفي كل مكان، تعكس الجهود الاخيرة التي قامت بها لحكومة المصرية مدى التزامها بدعم المواطنين لتوفير حياة كريمة تتسم بالحرية وتكافؤ الفرص والنمو الشامل والازدهار المشترك. تعكس الأجندة القومية لمصر مستوى عالي من الالتزام والتركيز على تحقيق التنمية المستدامة. وتُعد استراتيجية التنمية المستدامة لمصر: رؤية مصر 2030 بمثابة الإطار الوطني الذي سيتم من خلاله تحقيق أجندة التنمية المستدامة في الدولة. وحددت مصر أولويات التنمية المستدامة الخاصة بها في الدستور، وتقوم استراتيجية التنمية المستدامة الجديدة بدمج الاستدامة في عمليات السياسة العامة، بحيث يتم التوافق بين الأهداف القطاعية والأجندات المحلية والخارجية، وتطوير الملكية المحلية لأجندة التنمية المستدامة 2030. أظهرت القيادة السياسية رغبة قوية وطموحا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة. تأكيدا على أهمية مواجهة التحديات العالمية القائمة على البشر، في القدرات والموارد والأولويات الوطنية واختلاف الثقافات والحاجة لتحدث مبدأ "طريقة واحدة تناسب الجميع"، تعتبر التنمية حق أساسي من حقوق الانسان في جميع الدول، خاصة في الدول الافريقية والدول الأخرى النامية. وبذلك، لا يمكن تحديد طريق الوصول لأهداف التنمية المستدامة قبل تحقيق التعاون التنموي الدولي اللازم للتأكد من توافر الوسائل الكافية للتنفيذ، والتي تعتبر عنصرا أساسيا في انجاح تنفيذ الأهداف المذكورة. تُعد متابعة ومراجعة وتبادل الخبرات خطوة هامة في هذا الطريق والتي ستساعد في التحديد والتقييم المبكر لنقاط القوة والضعف. وستطهر الحاجة إلى وجود أعلى مستوى من التنسيق والتعاون في جميع المجالات على المستويين الإقليمي والدولي لتعزيز التقدم في تحقيق الأجندة التحويلية. وفي هذا الصدد، تعطي مصر بالغ التقدير للمنتدى رفيع المستوى حيث يعد بمثابة منصة لمراجعة ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلالعملية تفاعلية من التعلم المشترك ومشاركة الخبرات وأفضل الممارسات، والتعاون المتبادل القائم على الأولويات القومية، كما تأخذ في الاعتبار السيادة الوطنية مع دعم الرؤية العالمية للتنمية المستدامة التي تشمل الجميع.

المصدر: جريدة الوفد

خطة التنمية المستدامة لعام 2018/2017.. خفض البطالة لـ 11.8%

غادر فجر يوم الجمعة الموافق 25/8/2017 مجموعة حجاج وزارة المالية والجهات التابعة لها إلى الأراضى المقدسة لتأدية مناسك الحج للعام 1438 هـ / 2017 م أطيب التمنيات لهم بالقبول والحج المبرور



الإرشادات الأمنية للعاملين بوزارة المالية









في ضوء تطوير العمل بالإدارة المركزية للأمن بوزارة المالية بما يحقق أقصى درجات التأمين الممكنة، فقد قامت الإدارة باستحداث حجرة بالمدخل الرئيسي المؤدي الى أبراج وزارة المالية وبرجي وزارة التجارة والصناعة الخارجية وبرج مصلحة الجمارك تخصص لمثول السادة العاملين والمترددين على الأبراج المشار اليها تتم من خلالها عملية الفحص والتأمين باستخدام أحدث أجهزة الكشف والتأمين، حيث تم توفير عدد (٢) اثنين جهاز X. RAY وعدد (٢) اثنين جهاز كاشف عن الحقائب والطرود يتم استخدامها في عملية الفحص مع تدريب السادة العاملين بالإدارة على أعلى مستوى للتعامل فور اكتشاف أي خروقات امنية أثناء عملية الفحص.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تهيب الإدارة المركزية للأمن بجميع السادة العاملين بالتعاون مع العاملين بالإدارة الامتثال لأجهزة الفحص المشار اليها ليتمكن المختصين بالإدارة المركزية للأمن من أداء واجبهم لحماية السادة العاملين في المقام الأول وحماية منشآت وزارة المالية في المرتبة التالية.

هذا وقد أثار بعض السادة العاملين والعاملات بعض المخاوف من الإمتثال لتلك الأجهزة او التعامل معها .... وردا على التساؤلات والمخاوف التي ثارت بهذا الشأن فقد أكد الدكتور فوزي الشويكي، أستاذ التغذية بالمركز القومي للبحوث،

أن أجهزة الفحص بالأشعة بمحطات المترو لا تؤثر على الاطلاق على المأكولات الغذائية بأي شكل سلبي.

وأضاف أستاذ التغذية، في تصريح لفينيتي أن أشعة أجهزة الفحص غير ضارة فهي فقط أشعة تصويرية، وغير المتعرض لها تكون لتواني قليلة، مشيرا إلى أنها ليست أشعة فوق مغناطيسية اوجاما أو أشعة مسرطنة.

وتابع ((جهاز الفحص)) على الإنسان لا يؤثر أيضا على المرأة الحامل بأي شكل، ولا الانسان العادي فهي ليست أشعة تنبعث منها أضرار بل هي تصوير فقط مثل الكاميرا أثناء التصوير.

وزارة المالية
قطاع الامانة العامة
MINISTRY OF FINANCE



صحيح الأقاويل بالحجة و الدليل

بقلم عمر شريف

2017

فى هذه الايام التى نعيش فيها يتم التداول على الواتس و الماسنجر و صفحات التواصل الاجتماعى المختلفة رسائل كثيرة عن فضل صيام هذه الايام (العشر من ذو الحجة) و خاصة الرسائل التى تروى حديث بن عباس رضى الله عنهما ، و لا اعلم لماذا يتم تداول هذا الحديث بالأخص . و ليس لإنتشار هذا الحديث بين الجموع غير مدلول واحد ، ألا وهو تدنى مستوى المعرفة فى أمور ديننا الكريم و عدم بذل الجهد لمعرفة صحيح الأمور فى ما يتم تداوله على وسائل الاتصال السابق ذكرها . و بالتالى انتشار كثير من الاكاذيب و الإفتراءات التى من شأنها تشويه ديننا الحنيف . اما الاكثر عجبا ، أن هناك مواقع كثيرة على الانتر نت تنشر هذا الحديث على انه صحيح.

و عن المثبت فى فضل هذه الايام الاتى : -

الأول : - لقد أقسم الله تعالى بالعشرة أيام من شهر ذي الحجة فقال:"و الفجر و ليال عشر"

الثانى : - ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ما هو أبلغ من أن يصومها ، فقد حث على صيامها بقوله عليه الصلاة والسلام : (ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر ، قالوا : ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال : ولا الجهاد في سبيل الله ؛ إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء) ، ومن المعلوم أن الصيام من أفضل الأعمال الصالحة.

اما عن حديث عائشة ، وحديث حفصة ، فحديث عائشة قالت : " ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صام العشر قط " ، وأما حديث حفصة فإنها تقول : " إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يدع صيامها " ، وإذا تعارض حديثان أحدهما يثبت والثاني ينفي ، فالمثبت مقدم على النافي ، ولهذا قال الإمام أحمد : حديث حفصة مثبت ، وحديث عائشة نافي ، والمثبت مقدم على النافي . اما عن الحديث المزعوم عن ابن العباس رضي الله عنهما حيث روى عن النبي صلى الله عليه و سلم قال:

1 - في اول يوم من ذي الحجة غفر الله فيه لآدم ومن صام هذا اليوم غفر الله له كل ذنب

2 -و في اليوم الثاني استجاب الله لسيدنا يوسف، ومن صام هذا اليوم كمن عبد الله سنة و لم يعص الله طرفة عين

3 - و في اليوم الثالث استجاب الله دعاء زكريا ، ومن صام هذا اليوم استجاب الله لدعاه.

4 - و في اليوم الرابع ولد سيدنا عيسى عليه السلام، ومن صام هذا اليوم نفى الله عنه الياس و الفقر و في يوم القيامة يحشر مع السفرة الكرام.

5 - و في اليوم الخامس ولد سيدنا موسى عليه السلام، و من صام هذا اليوم برئ من النفاق و عذاب القبر

6 - و في اليوم السادس فتح الله لسيدنا محمد عليه الصلاة و السلام بالخير،و من صامه ينظر الله اليه بالرحمة و لا يعذبه أبدا.

7 - و في اليوم السابع تغلق فيه أبواب جهنم، و من صامه أغلق الله له ثلاثون بابا من العسر و فتح الله له ثلا ثين بابا من الخير.

8 - و في اليوم الثامن المسمى بيوم التروية و من صامه أعطى له من الأجر ما لا يعلمه إلا الله

9 - و في اليوم التاسع و هو يوم عرفة من صامه يغفر الله له سنة من قبل و سنة من بعد.

10 - و في اليوم العاشر يكون عيد الأضحى و فيه قربان و ذبح ذبيحة و عند أول قطرة من دماء الذبيحة يغفر الله ذنوبه وذنوب اولاده.

الحديث مأخود من كتاب (درة الناصحين) هذا الحديث لا يجوز فلم يتم العثور على ما يفيد صحة نسب ما ذكر الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلعله من الاحاديث الموضوعة ، فعلامات الوضع ظاهرة عليه من الركاكة في الألفاظ، والمبالغة في الأجور بما لا يعهد في الأحاديث والأعمال مثلها، ومنها ان عرفة تكفر ذنوب سنتين فقط، وهذا وارد في الحديث الصحيح، وقد ذكر في هذا الكلام ان غير عرفة يكفر كل ذنب، فانظر إلى المبالغة الدالة على الكذب والوضع في هذا الكلام المحكي على أنه حديث، وقد ورد بسياق أشمل من هذا قليلاً في كتاب درة الناصحين باب فضل صيام العشر من ذي الحجة.

وهذا الكتاب المسمى "درة الناصحين" في الرقائق والفضائل لمؤلفه عثمان بن حسن الخوبوي ملىء بالأحاديث الضعيفة، وقد جوز أكثر أهل العلم التحديث والعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، واشترطوا شروطا لذلك، ولكن في هذا الكتاب أحاديث لا أصل لها، وفيه من القصص والأقوال والحكايات الغريبة الشيء الكثير ، ومنها ما يرده الدليل الشرعي الصحيح.

أما الحديث الصحيح لابن عباس فى هذا الشان هو.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله عز وجل من هذه الأيام، يعني، أيام العشر. قالوا: يا رسول الله، ولا الجهاد في سبيل الله. قال: ولا الجهاد في سبيل الله، إلا رجل خرج بنفسه وماله ثم لم يرجع بشيء من ذلك : رواه الجماعة إلا مسلم والنسائي.

هذا ما اجتهدت فى جمعه مما تم ذكره فى هذا الشأن و الحجج و الدلائل كثيرة ، علينا فقط ان نتحرى من ما يتم تداوله بين العامة حتى يصل صحيح ديننا للأجيال القادمة دون تشويه ،، و قال رسول الله صلى الله عليه و سلم " بلغوا عنى و لو آية"

اللهم بلغت اللهم فاشهد.

تحياتى لكم ، و كل عام و أنتم بخير

(رسالة شهيد) شعر غنائي - كلمات عمر شريف حمينا الارض بدم الفرد ... ودم الفرد يعروى الارض ضحينا لحل الكل يعيش. حفظينا عليها من الدواعيش رسالة منا لكل اصيل ... أوعى تعيش العمر ذليل مهما كنت ضعيف وعليل إحنا شباب المصريين .... اقسمنا برب العالمين لنقدم روحنا طائعين .... لخدمة جيشنا مخلصين ..... الأرض دي ملك المصريين ... هندافع عنها بالملايين ونحرر سيناء من الفاسدين ... وما نرجع إلا منصورين يا أم محمد وأم حسين .... أوعى تبكي بدمع العين أبدك والله من الخالدين ... انصدى لكل الغدارين ضحى بعمره فقصة عين ... لأجل الكل يعيش امين انصدى بروحه للخائنين ... الـ خدعوا شبنا سنين ضحكوا عليهم بأسم الدين .... وهما شوية مفسدين والـ يقول هما وحشين .... بيقا نهاره زفت وطين ..... صلوا نبنا على الأمين. حد الحسن والحسين علم كل المؤمنين .... بكسروا شوكة الظالمين ادعوا الاه العالمين ... بنصر دين المصريين الـ نزلوا الميادين ..... وقفوا ضد الداعشيين ..... إحنا جنود المصريين .... مش هنكش ولا هنلين هرفع راية المسلمين .... وبرجع زمن الخالدين الحطاب وصلاح الدين. رافعين راسنا مش خافين إحنا الشهداء المصريين .... إحنا أصل الوطنين إحنا دايما واهبين .... روحنا فداء المصريين ..... ليس الشهيد في الحرب وإنما ،،،،،، كل من مات لنصر الحق شهيد.

جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

٧٢٥ - ٩/١/٢٠١٧

كتاب دورى رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٧

بالإشارة إلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٣) لسنة ٢٠١٧ بشأن تفعيل صرف مستحقات العاملين الكترونياً من خلال منظومة الدفع والتحصيل الالكتروني ولما تقوم به وزارة المالية من ميكنة العمليات الحسابية من خلال تطبيق منظومتي إدارة المالية الحكومية (GFMIS) ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني (TSA) .

وإيماء إلى ما ورد من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة من طلب النقابات المختلفة إرسال كشوف بأسماء الأعضاء المسددين للمبالغ الواردة بأمر الدفع الإلكتروني الخاص بهم قبله يتعين عند إصدار أوامر الدفع الخاصة بسداد المستحقات الخاصة بكل من (النقابات – الروابط – النوادى – جميع المحصل لصالح جهات أخرى أيا كانت مسمياتها) يجب الالتزام بأن يتم إرفاق بيان تفصيلى بمبالغ الأشخاص المسددين لمستحقات تلك الجهات سواء كانت تسديداً لاشتراكاتهم أو أقساط مستحقة عليهم ، وذلك ضماناً لعدم ضياع حقوق هؤلاء الأشخاص فى هذا الشأن .

ويتعين على السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإدارى بالدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والهيئات الخدمية والأجهزة المركزية المستقلة ضرورة الإلتزام بما تقدم بكل دقة .

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

تحريرا فى: ٩/١/٢٠١٧

"محاسب / عماد عبد الله عواد"

وزارة المالية
قطاع الامانة العامة
MINISTRY OF FINANCE

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة سك العملة المصرية

العملات المصرية التذكارية والمتداولة

تاريخ سك العملة هي الفترات الزمنية لسك العملة، حيث ارتبطت العملة بالإنسان من أقدم العصور، وقد عرف من خلال تاريخ العملات المعدنية، يذكر أن سك العملة المعدنية عرف في القرن السابع قبل الميلاد، حين سكت أول عملة في ليديا وكانت مصنوعة من الذهب والفضة والإلكترون. هذا الاختراع الذي جاء بأمر من الدولة انتقل إلى اليونان هناك انتشر إلى مناطق أخرى من منطقة البحر الأبيض المتوسط. أثناء ذلك، وبعيدا عن تلك المناطق، وظهرت العملات المعدنية وسكها في الصين ثم انتشرت في كوريا واليابان. القرن الرابع قبل الميلاد، أثر مصنع سك العملات في الإمبراطورية الرومانية كثيرا فتطورت سك العملات في أوروبا.

ويرجع إيه ناين إف أي "فايف سي العملة" إلى صناعة العملة الفضية في روما عام ٢٦٩ قبل الميلاد إيتش زيرو دي سي في معبد جونو مونيتا. وأصبحت الآلهة هناك تجسيدا للمال، حيث كان اسمها ناين دي آي الأموال إيتش ناين دي آي أماكن صنعه. كانت المعادن تستخدم في مرحلة مبكرة من الحضارة مقابل المال وكانت مناسبة لهذا الغرض نظراً لقيمتها الجوهرية ولقوة تحملها وقابليتها للانقسام ولندرتها. وأفضل المعادن دي فايف

سي العملة هي: الذهب والفضة والبلاتين والنحاس والقصدير والنيكل والألمنيوم والزنك والحديد، وسبائكها؛ بعض سبائك الذهب والفضة والنحاس والنيكل هي أفضل مزيج للحصول ناين دي أي الجودة المطلوبة.

أقدم النقود المعدنية لم تكن ناين دي أي شكل قطع معدنية بل كانت ناين دي أي شكل معادن غير مسكوكة. وتكون ناين دي اي شكل خواتم وحلي او ناين دي أي شكل أسلحة التي كانت يستخدمها المصريون والأمبروطيتين الكلدانية والأشورية.

بعد ذلك، أصبح الفضة يصاغ في جزيرة ايجينا.وبدأ فن السك عند اليونانيين إيتش إيه إف ثم إلى إيطاليا وغيرها من البلدان المطلة ناين دي أي البحر الأبيض المتوسط وفي بلاد فارس والهند. وبعد ذلك وضع الرومان أسس سكها الحديثة. ونشأت بشكل مستقل في الصين، وانتشرت من الصين إلى اليابان وكوريا.



2017

حوار عن الفن وبناء الشخصية



ريبور تاج الفني إعداد وحوار: وسام فتحي

الفنان والكوميديان الكبير. ماجد الكدواني

في حوار عن الفن. وبناء الشخصية

أستاذ ماجد متى بدأ مشوارك الفني. وكيف اكتشفت موهبتك وحبك للتمثيل والمسرح؟

بدأ مشواري الفني وحبي للتمثيل منذ أن كنت طالبا بمدرسة "أمون" الابتدائية فقد كان هناك اهتمام كبير بالنشاط الفني، وفي المرحلة الإعدادية تم بناء مسرح للطلبة خصيصا لي وزملائي في فناء المدرسة حتى نقدم مسرحية في نهاية العام الدراسي، وكان يحضر تلك العروض المسرحية المخرج "يحيى قاسم" وصديقه الفنان "فاروق الفيشاوي" والذي تنبأ لي بمستقبل كبير. ثم انضممت إلى فريق التمثيل بمسرح جامعة عين شمس حيث درست بكلية الزراعة تخصص "ميكروبيولوجي"، وكنت أقدم كل سنة مسرحية وحفلة للمنوعات واحصد جائزة الممثل الأول .- على يد من تعلمت من الفنانين الكبار فنا وخلقا وتعلمت منهم أيضا أمثال الفنان الكبير توفيق الدقن والذي علمني الكثير والكثير والفنان محمد عوض والعبقري فؤاد المهندس وكان يستضيفني في بيته، مما كان له عظيم الأثر في حياتي الشخصية والفنية على السواء .- كيف كنت توازن بين حياتك كمهندس وبين طموحك الفني كممثل؟ كنت أذهب إلى عملي كمهندس في شركة هندسية صباحا، وأذهب إلى الحفلات الفنية لأشبع رغبتي في التمثيل مساء وكان يسعدني جدا رد فعل الجمهور مباشرة، ولكنني لم استطع في تلك الفترة التفرغ للمسرح بشكل كامل لأنه التزام، وكان يجب على حينها أن أستقيل من عملي كمهندس، وكانت وقتها خطوة صعبه بالنسبة لي وتحتاج الى إعادة تفكير وترتيب للأولويات .- احكي لنا عن نقطة الانطلاق الحقيقية لك وقصة معرفة الجمهور بالفنان والكوميديان ماجد الكدواني .كان أول ظهور فني لي عام ١٩٩٣ في الإذاعة من خلال برنامج في رمضان مع الإذاعي الكبير أستاذ "حمدي الكنيسي" والشاعر "صبر بطيشة "وفي أحد الأيام عام ١٩٩٦ كنت عند الفنان الجميل "جورج سيدهم" في المسرح أقوم بدور سي السيد وأصور حلقة مع الفنانة الكبيرة "نادية لطفي "واتصل بي صديقي الإعلامي "عمرو الليثي" وأخبرني بأنه يريدني ان احضر حفلة في فندق يتواجد به كبار نجوم مصر، فأخبرته بعدم رغبتي في الذهاب ، ولكنه صمم على حضوري لتلك الحفلة، وكان هناك الفنان الكبير "سمير صبري" يقدم برنامجه "هذا المساء" وقدمني يومها للجمهور وقمت بتقليد أشهر النجوم والنجمات مثل الفنان "عماد حمدي" والفنانة "ميمي شكيب" والرائعة "سناء جميل" وكانت نقطة الانطلاق والشهرة

وكانت البداية - ..قمت بتقديم عدة برامج تليفزيونية ناجحة وقدمت من خلالها العديد من الشخصيات السينمائية والإعلامية والسياسية... فكيف وجدت تلك التجربة؟ في عام ٢٠٠٨ قدمت برنامج "اليوم يومك" وكان من انجح البرامج التي لاقت استحسانا كبيرا من الجمهور، ثم توالى تقديمي للبرامج التلفزيونية وقدمت من خلالها كبار الشخصيات من نجوم الفن والغناء والسياسيين والإعلاميين على مستوى الوطن العربي كله. وكانت دائما هناك رسائل هادفة من خلال تقديم تلك الشخصيات بتفاصيلها الإنسانية والفكرية المختلفة .- ما رأيك في مسلسلات السيد كوم وحفلات ستاند اب كوميدي، مع العلم أنك كنت من أوائل الكوميديانات في مصر الذين برعوا في تقديمها .بالفعل قدمت عدة حفلات ستاند أب كوميدي عام 2008، 2009، 2014في ساقية الصاوي للأنشطة الثقافية قدمت خلالها إسكتشات فنية لمدة ساعتين متواصلتين، ولاقت حينها إقبالا ونجاحا كبيرين من الجمهور والحاضرين. وفي رأيي أحد أهم أسباب نجاح مسلسلات السيد كوم هو الكتابة الجيدة والأداء البسيط الغير المصطنع حتى يصل لقلب الجمهور قبل عقله .- من وجهة نظرك أستاذ ماجد كيف نرتقي بالثقافة والذوق العام للمتلقي وماهي رسالة الفنان الإساسية؟ الفن الهادف والمحترم في رأيي هو أحد أهم أسباب رقي الأمم والارتقاء بالذوق العام والثقافة في المجتمع، لقد تربينا ونحن صغار على برامج الراديو الرائعة وحتى في التلفزيون أو الأفلام وفي النوادي والمراكز الثقافية كانت هناك أغاني راقية وإسكتشات جميلة مبهجة لفنانين مثقفين محترمين .وكم من الفنانين الكبار جسدوا دور الموظف وما يعانيه الجمهور من عقبة الروتين والبيروقراطية، واجتهدوا في تقديم طرق للحل. ولذلك لم نرى صراخا أو ابتذالا في الكلمة أو في الصورة او في المعنى، ولم يكن هناك استخفافا بعقل المشاهد، ولذلك عاش هذا الفن حتى الآن. ودور الفنان الحقيقي هو ان يرتقي بذوق المتلقي، وان يسهم في بناء شخصيته كما تبنيه الألعاب الرياضية والفنون الأخرى كالموسيقى والرسم وتعلم اللغات والكمبيوتر .- ما رأيك وأنت فنان كبير سافرت إلى عدة دول عربية وأجنبية وجسدت أهم الشخصيات على مدار حياتك الفنية فيما توليه الدولة الآن من الاهتمام بدور التعليم والثقافة والقوة الناعمة في تنمية المجتمع المصري بكل فئاته .شيء مفرح فعلا وجهد مشرف وأتمنى أن تحظى كل محافظات مصر بنفس الفرصة من الثقافة والمعرفة، وان نركز على المضمون لا الشكل فقط، وأتمنى أن تهتم وزارة الثقافة بضرورة أن يكون هناك دور سينما ومسارح في كل مراكز الشباب التابعة لقصور الثقافة في المحافظات البعيدة كمحافظة البحيرة ومدينة دمنهور ، حتى يصل الفن الهادف لكل الناس وخاصة الشباب، الأمر الذي سيسهم بشكل كبير في تنمية مستواهم الفكري

وزارة المالية
قطاع الامانة العامة
MINISTRY OF FINANCE

أدباء المستقبل وفرسان الكلمة (وحدي أسير)

وحدي أسير على الطريق بمفردي .... لا سائرا سيري ولست بمسرف لكن مشيت لكي أنال مقاصدي من ..... كل ورد في الحدائق أصطفي أحببت من بين الوجود جميلة ..... حسناء تخطفني كبرق مخطف كل البدور تجسدت في وجهها ..... كيف الفؤاد من الحبيب سيكتفي تكوينها أضحى بعيدا عن يدي ..... وطيوفها عن خاطري لا يختفي طوفت شعري كله في وصفها ..... قد حار حرفي ما أظن بأن يفي فالحب سجني والغرام معذبي ..... فترفقي وتلهفي كتلهفي أسهرت طرفي في هواك ولم ينم ..... وظلمت نفسي يا حبيبة أنصفي فلتجعلي الأشواك عطرا فاتحا ..... ولتجعلي الأزمان حبا تحتفي ولتجعلي الأشعار ترسم حبنا ..... بيتا محاطا بالغرام لأشتفي

همام صادق عثمان : أحد أبناء مؤسسة زيدان الثقافية للعشق

طقوس واسرار

في مناخ يفوح عطره بأرقى الكلمات من باقات الأدب العربي بنادي الأدب في قصر ثقافة بنها التابع لوزارة الثقافة تم الانتهاء من فعاليات حفل توقيع و مناقشة الإصدار الجديد للشاعرة المتألقة إكرام عمارة لديوان (للعشق طقوس واسرار) تحت إشراف رئيس الهيئة و مدير قصر الثقافة الشاعر الكبير على عبد الحليم القصر و بحضور كلا من الأستاذ عاطف الجندي سكرتير عام اتحاد كتاب مصر ، و الأديب الكبير دكتور علاء نصر ، و الناقد الأديب الأستاذ ماجد الهدهد عضو نادى أدب بنها ، و الدكتورة تهاني عبد الرحمن رئيس مؤسسة زيدان الثقافية ، و المخرج المسرحي أستاذ أسامة لطفى رئيس أدارة المشروعات بوزارة الثقافة و كوكبة من الأدباء و الشعراء .



فلسفة الأخلاقيات الإدارية

الأخلاقيات الإدارية وكفاءة المؤسسات بقلم: وسام فتحي

من المؤكد أن أول خطيئة لأبي البشر في جنات عدن -بقدر ما كانت خطيئة – فإنها كانت درسا أخلاقيا له وللبشر جميعا ليحولوا الشجرة المحرمة إلى شجرة الحكمة، لأنها مكنتهم من التمييز بين الخير والشر. أي أن السقوط الأول للإنسان لم يحدث في السوق أو في الاجتماعات السياسية أو الصالونات الأدبية، ولكنه حدث في الجنة حيث لا يوجد مال ولا منافسة تغري أو تفسد الانسان، ولكن كان هناك الفضول وحب الاستطلاع .إلى أن يقول

عام ١٩٨٧(P.F.Dracker) وفي الحضارة القديمة تطورت الأعمال بشكل كبير إلى الحد الذي دعا بيتر دراكر في إحدى محاضراته التي تذاع عبر دائرة تلفزيونية في الشركات والجامعات عبر الولايات المتحدة: أن أفضل المديرين أولئك الذين اضطلعوا بمهمة بناء الأهرام في مصر، فالاختمار الخلقي والديني بلغ ذروته حينذاك في عصر المسلات في عهد الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة (١٢٨٠-١٢٠٥ ق.م .(فالأخلاق والسلوك القويم هما الركن الركين للإدارة السليمة. فمن الناحية الإدارية يعد التصرف بأخلاق عالية جزءا لا يتجزأ من النجاح المهني طويل المدى .ففيمة الإنسان هي" ما يضيفه إلى الحياة بين ميلاده وموته" كما قال د. مصطفى محمود -رحمه الله . - وفي الاونة الأخيرة أصبح هناك اهتماما كبيرا على المستوى العربي أيضا ب " القيم " ففي عام ٢٠١٤ أسست غرفة تجارة وصناعة دبي " مركز دبي لأخلاقيات العمل " لإبراز أهمية مفهوم اخلاقيات العمل والنزاهة المؤسساتية في انجاح الأعمال. وكذلك للترويج لدبي كبوابة عالمية للأعمال والتجارة في المنطقة، فضلا عن مساعدة المؤسسات على تطبيق ممارسات الأعمال المسؤولة التي ترتكز على تحسين الأداء والقدرات التنافسية .والميثاق الأخلاقي الذي يجب أن تتبناه المنظمة من الضروري أن يكون في مكان ظاهر لكل العاملين، إذ أن غرضه الأساسي هو (التوجيه وتوضيح ثقافة المنظمة وإرشاداتها السلوكية) وهو الذي يعبر عن بيئتها العامة. الأمر الذي سيعمل على التوجيه أولا وسينعكس بالإيجاب على مستوى أداء العاملين بها كما وروحا ونوعا في المرحلة التالية .فإذا كنت مديرا في العمل وتتعامل مع مرؤوسيك بفظاظة وعدم احترام، فتأكد أن ذلك سيتسبب لك في كراهية من حولك وخوفهم منك، وسيؤثر ذلك بالتبعية بشكل كبير على معنوياتهم وبالتي مستوى ادائهم وجودته. فالخلل الأخلاقي سيتسبب في خلل إداري وسيودي إلى إهدار الكثير من الوقت والجهد وطاقة العاملين .ويعبر عن هذا مقولة غاندي الرائعة: إذا قابلنا الإساءة بالإساءة .. فمتى ستنتهي الإساءة؟ على عكس المدير الذي يتعامل مع مرؤوسيه بثقة واحترام ويعمل على إطلاق طاقات الإبداع الكامنة بداخلهم فإنه بلا شك سيحظى بحب واحترام العاملين له وثقة وتقدير من حوله، وسيعطي من قيم الصدق والنزاهة والامانة والعدل بينهم، الأمر الذي سينعكس بالتبعية على معنويات العاملين وسيحفزهم على بذل المزيد من الجهد وسيوفر الكثير من الوقت المهدر في الصراعات الداخلية والمشاكل الادارية .وبالتالي سيصبح العاملين دوما في حالة نمو وتطور وهو ما سينعكس على الموسسة بالإيجاب .وكما قال نور الدين الطيراوي: كن راقيا بجوارك .. تجنب الناس بجوارك .إن اتباع الأخلاق هو امر يجب أن يحرص عليه كل شخص ولكن إدارة المنظمة لن تعتمد على مدى التزام العاملين بأخلاقيات العمل بناء على قناعاتهم الشخصية، بل هي بحاجة لأن تلزمهم بذلك كجزء من متطلبات العمل وكفلسفة حاكمة له. حيث أن عدم الالتزام بهذه الأخلاقيات سيؤثر على اداء المؤسسة بل وعلى صورتها الذهنية لدى المتعاملين معها بشكل سلبي .لذا فقد اصبح تفعيل الأخلاقيات الادارية كفلسفة حاكمة لممارسات الإدارة العامة والموسسات الحكومية في الدولة امرا حتميا لاحترام المتعاملين معها وأساسا لاغنى عنه لنموها وتطورها .

تابعونا على صفحة التواصل الاجتماعي

FACEBOOK

(العاملين بوزارة المالية)

ريشة الفنان: مروة حسين محمد على

وزارة المالية

MINISTRY OF FINANCE

وزارة المالية

قطاع الامانة العامة

MINISTRY OF FINANCE